تكثّفت الاجتماعات الخاصة بالتوصل إلى اتفاق هدنة وتبادل أسرى في قطاع غزة، مع وصول وفد من حركة حماس إلى القاهرة، اليوم الاثنين، ودعوة مصر وفداً إسرائيلياً للحضور في التوقيت ذاته، والاجتماعات التي ستعقد في الرياض بين وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ومسؤولين عرب

مفاوضات هدنة غزة

الضمانات تحسم ردّ «حماس» المرتقب

القاهرة، غزة ـ **العربي الجديد**

تتسارع الاتصالات الخاصة بالتوصل إلى اتفاق هدنة وتبادل أسرى في قطاع غزة، مع ترقب وصول وفد من حركة حماس إلى القاهرة اليوم الاثنين، بعد نحو 48 ساعة من تلقيها رد الاحتلال على موقفها الذي كانت سلّمته للوسيطين المصري والقطري في الثالث عشر من إبريل/نيسان الحالي، وسط تركيز الحركة، بحسب ما علمت «العربي الجديد» على الحصول على استيضاحات بشأن بعض النقاط الواردة في الرد الإسرائيلي، وذلك قبل أن تقدم الحركة ردها النهائي على الموقف الإسرائيلي الأخير. كما دعت مصر وفداً إسرائيلياً للحضور إلى القاهرة في التوقيت نفسه، ما من شأنه أن يعجل من إيضاح الموقف الإسرائيلي، والذي يبدو أنه سيكون مرة جديدة خاضعاً للحسابات الإسرائيلية الداخلية، وسط تبادل تهديدات بين وزراء إسرائيليين بإسقاط حكومة بنيامين نتنياهو، سواء جرى المضي بالصفقة وتأجيل اجتياح العملية العسكرية التي يلوح بها الاحتلال في رفح، أو جرى من جديد تعطيل اتفاق الهدنة وتبادل الأسرى.

بالتزامن مع ذلك، يُنتظر أن تُعقد اجتماعات رفيعة المستوى في العاصمة السعودية الرياض بين وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ودبلوماسيين عرب، تتصدرها مناقشة «الجهود المستمرة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة يسمح بالإفراج عن الرهائن»، و«التركيز على أهمية منع توسع» إقليمي للحرب، كما قالت وزارة الخارجية الأميركية، موضحة، في بيان أمس الأول السبت، أن بلينكن سيناقش خلال زيارته للرياض الاثنين والثلاثاء «المسار إلى دولة فلسطينية مستقلة مع ضمانات أمنية لإسرائيل». وفيما كان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر يؤكد أن بلينكن سيعمل على جهود وقف إطلاق النار قبل أن يصوب على حركة حماس، متهماً إياها بأنها «هي التي تقف بين الشعب الفلسطيني ووقف إطلاق النار»، كان المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، جون كيربي، يقول لشبكة «إيه بي سي» أمس الأحد، إن إسرائيل وافقت على بحث مخاوف ورؤى واشنطن قبل اجتياحها مدينة رفح جنوب قطاع غزة، معتبراً أن «إسرائيل بدأت الوفاء بالالتزامات التي تعهّدت بها للرئيس جو بايدن بشأن السماح بدخول المساعدات إلى شمال غزة». في موازاة ذلك، حضر ملف الحرب على غزة في مباحثات رئيس مجلس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني مع مساعد وزير الخارجية الأميركي بالإنابة جون باس، في الدوحة، أمس الأحد، إذ تطرقت النقاشات إلى العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وسبل دعمها وتطويرها، وتطورات الأوضاع في المنطقة، وسبل خفض التصعيد والتهدئة، ولا سيما إنهاء الحرب في قطاع غزة، وتعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان.

كما حثّ المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية، ماجد الأنصاري، الحكومة الإسرائيلية وحركة حماس على إظهار «مزيد من الالتزام والجدية» في مفاوضات وقف إطلاق النار. وأعرب الأنصاري، في مقابلات مع وسائل إعلام إسرائيلية نشرت مساء أمس الأول، عن خيبة أمله في «حماس» وإسرائيل، قائلاً إن كل جانب يتخذ قراراته «على أساس مصالحه السياسية، وليس بمراعاة مصلحة المدنيين». وقال لصحيفة هآرتس: «كنا نأمل أن نرى المزيد من الالتزام والجدية من كلا الجانبين». ولم يكشف الأنصاري عن تفاصيل الوضع الحالي للمحادثات، باستثناء القول إنها «توقفت فعلياً مع تمسك الجانبين بمواقفهما». وأضاف أنه «إذا كان هناك شعور متجدد بالالتزام من الجانبين، فأنا على يقين بأننا نستطيع التوصل لاتفاق».

ويناقش وفد من حركة حماس برئاسة خليل الحية، وعضوية مسؤول ملف الأسرى زاهر جبارين، في القاهرة، اليوم الاثنين، مع رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، والمسؤولين المصريين المشرفين على الوساطة التي تقودها القاهرة بين فصائل المقاومة في قطاع غزة وحكومة الاحتلال، بعض النقاط الواردة في الرد الإسرائيلي على ورقة «حماس» المقدمة في وقت سابق، وذلك قبل أن تقدم الحركة ردها النهائي على الموقف الإسرائيلي الأخير. وكشفت مصادر مصرية مطلعة على الوساطة أن القاهرة «وجّهت الدعوة لمسؤولين أمنيين إسرائيليين لزيرة مصر، بالتزامن مع وصول وفد قيادي من حماس» اليوم الاثنين، فيما أوضح مصدر أن «الدعوة المصرية، تأتي بهدف اختصار، الوقت وتقديم الإيضاحات اللازمة بشأن الملاحظات التي سيقدمها وفد حماس»، مشيراً إلى أن «الوفد الإسرائيلي المدعو، من المقرر أن يكون مخولاً بتقديم إجابات عن الاستفسارات المطروحة من حماس، دون أن يكون مخولاً باتخاذ قرارات، أو تقديم مواقف رسمية».

وبحسب مصادر خاصة، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن «قيادة حماس ترغب في استيضاح بعض العبارات الواردة في الرد الإسرائيلي، والتي تعبر عن نوايا أو استعداد للتجاوب مع الشروط التي حددتها المقاومة للقبول بمقترح الهدنة الجديد، مثل الانسحاب من محور نتساريم (الذي يقسم القطاع إلى قسمين)، وكذلك الخروج بشكل كامل من قطاع غزة، والوقف الدائم لإطلاق النار». وأوضحت أن «الإشارة لتلك الشروط، جاءت في الرد الإسرائيلي مسبوقة بعبارات الاستعداد، أو توافر النوايا بشأنها، من دون أن يكون هناك التزام واضح عبر آليات، وهو ما يرغب وفد حماس في القاهرة في الوقوف عليه قبل تقديم الرد». في المقابل، أكد مسؤول في حماس لوكالة فرانس برس أن الحركة ستتسلم الاثنين في القاهرة ردها على مقترح الهدنة الجديد. وقال: «سيصل وفد من حماس برئاسة خليل الحية إلى مصر غداً (اليوم) ويقدم رد الحركة» على الموقف الإسرائيلي.

من جهته، قال قيادي في المقاومة الفلسطينية لـ«العربي الجديد» إن «التصور الإسرائيلي المقدم للفصائل لا توجد به ضمانات واضحة خاصة بشأن عمليات الانتقال بين المراحل المقترحة». وأضاف أن «هناك مخاوف من ثغرات يمكن أن ينفذ منها الاحتلال لإسقاط الاتفاق بعد إطلاق سراح دفعات من المحتجزين، للهروب من الضغوط الداخلية، وهو نهج الاحتلال السابق طوال الفترة الماضية، ويبدو أنه يتواصل في صياغة التصور الأخير». وتابع أن «ما يوصف في الإعلام العبري ودوائر الوسطاء، بأنه تنازلات من جانب إسرائيل، غير حقيقي»، موضحاً أن «كل البنود الجديدة، ملحقة بشروط وتفاصيل تكاد تفرغها من مضمونها، مثل الانسحاب من محور نتساريم، حيث يشترط جيش الاحتلال البقاء في نقاط مفصلية قد تعوق حركة السكان بين الشمال والجنوب». وأوضح أن هناك «حديثاً تفصيلياً حددته المقاومة بشأن عمليات إعادة الإعمار، لضمان الالتزام بأقصى طاقة تشغيلية دون وضع عراقيل، حال جرى التوصل لاتفاق»، مشدداً على أن «التصور المقدم، يتضمن جديداً، ولكن هذا الجديد، بنوده مفخخة ما لم يجر حسم تفاصيلها بدقة».

وعرضت مصر اقتراحاً جديداً لهدنة بين إسرائيل وحركة حماس من شأنه أن يؤدي إلى إطلاق سراح 20 رهينة إسرائيلية خلال وقف إطلاق نار مبدئي مدته ثلاثة أسابيع، في محاولة لدرء هجوم عسكري إسرائيلي على مدينة رفح. ويبدأ الاقتراح، الذي جرت صياغته بالاشتراك مع إسرائيل، بإطار زمني أولي أقصر مما طرحه الوسطاء سابقاً لوقف القتال مؤقتاً، لكنه لا يزال يهدف إلى فترة طويلة من الهدوء المحدد بشكل غامض، من شأنه أن يؤدي إلى نهاية الحرب، وفقاً لمسؤولين مصريين، وهي الفكرة نفسها التي يكررها الأميركيون.

وكان وفد من مسؤولي المخابرات المصرية قد زار إسرائيل، يوم الجمعة الماضي، وأجرى محادثات مع ممثلي «الشاباك» وجيش الاحتلال و«الموساد» حول صفقة الأسرى والعملية العسكرية الإسرائيلية المحتملة في رفح. وانتهت المحادثات إلى تقديم المقترح الإسرائيلي الجديد. وقالت حركة حماس أول من أمس السبت، إنها تسلمت المقترح وستقوم بـ«دراسته» وتسليم ردها حال الانتهاء. وكشف مسؤولان إسرائيليان، أمس الأول السبت لموقع أكسيوس الأميركي، أن المقترح الإسرائيلي الأخير لإبرام صفقة مع الحركة يتضمن الاستعداد لمناقشة «استعادة الهدوء المستدام» في قطاع غزة، بعد إفراج أولي عن أسرى لأسباب إنسانية. وكانت مسألة الوقف الدائم للحرب، إضافة إلى بنود أخرى، من أبرز العوائق أمام التوصل إلى اتفاق خلال العديد من جولات التفاوض السابقة. ونقل «أكسيوس» عن مسؤولين إسرائيليين اثنين قولهما إن «الاقتراح الجديد جرت صياغته بشكل مشترك من قبل وفد المخابرات المصرية وفريق المفاوضات الإسرائيلي، مع الأخذ بالاعتبار المواقف التي طرحتها حماس حتى الآن، وما تعتقد إسرائيل ومصر أن الحركة قد توافق عليه في الصفقة». وأضافا أن المقترح الإسرائيلي الجديد «يتضمن استجابة للعديد من مطالب حماس، مثل الاستعداد للعودة الكاملة للفلسطينيين النازحين إلى منازلهم في شمال غزة، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من الممر الذي يقسم القطاع ويمنع حرية الحركة». ويتضمن المقترح أيضاً الاستعداد لمناقشة وقف مستدام لإطلاق النار كجزء من تنفيذ المرحلة الثانية من الصفقة، بعد «إطلاق سراح الرهائن لأسباب إنسانية»، حسب المسؤولين. وقال مسؤول إسرائيلي للموقع: «نأمل أن يكون ما اقترحناه كافياً لإدخال حماس في مفاوضات جادة. ونأمل أن ترى حماس أننا جادون في التوصل إلى اتفاق. ونحن جادون»، مضيفاً: «عليهم أن يفهموا أنّ من الممكن في حال تنفيذ المرحلة الأولى، التقدم إلى المراحل التالية والوصول إلى نهاية الحرب». وأشار المسؤول للموقع الأميركي إلى أن إسرائيل تعتقد أن حماس تعتبر التهديد بعملية إسرائيلية في رفح حقيقياً، وأن هذا قد يساعد الجانبين على التوصل إلى اتفاق. وكانت حركة حماس قد رفضت المقترح الإسرائيلي السابق، وأكدت التمسك بمطالبها المتمثلة بوقف دائم لإطلاق النار، وانسحاب جيش الاحتلال من كامل قطاع غزة، وعودة المهجرين إلى مناطقهم وأماكن سكنهم، وتكثيف دخول الإغاثة والمساعدات، والبدء بإعمار القطاع، مشيرة إلى استعدادها لإبرام صفقة تبادل «جادة وحقيقية» للأسرى بين الطرفين.

وفي السياق قال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، إن الوفد المصري الذي زار إسرائيل الجمعة، «تلقى مطلباً من ممثلي الشاباك والجيش، بالتوسط لدى حماس لمعرفة معلومات عن حالة الضباط الإسرائيليين الأسرى لدى الحركة، وهل بينهم مصابون أم لا، وطلب إمكانية أن تسلم حماس فيديو لأي منهم للتأكد من سلامتهم مقابل تسهيلات يجري الاتفاق عليها».

في هذه الأثناء، أعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان أمس الأحد، أن رئيس أركانه هرتسي هاليفي أقر خطط مواصلة الحرب في قطاع غزة، مع قائد القيادة الجنوبية اللواء يارون فينكلمان، وجميع قادة الفرق والألوية التابعة للقيادة، فيما برز أمس تهديد وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، في تصريح للقناة الـ12 العبرية، لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بحل الحكومة حال وافق على المقترح المصري للتوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى مع حركة حماس، وأوقف اجتياح رفح. في المقابل، أعلن الوزير في مجلس الحرب بني غانتس، على منصة إكس، أمس الأحد، رفضه استمرار عمل الحكومة إذا منع وزراء فيها صفقة مدعومة من أجهزة الأمن الإسرائيلية لإعادة الأسرى. وأضاف أنه «إذا جرى التوصل إلى صفقة، بدعم من الجهاز الأمني الإسرائيلي، لا تنطوي على نهاية الحرب، ومنع الوزراء الذين قادوا الحكومة في 7 أكتوبر (الماضي) ذلك، فلن يكون للحكومة الحق في الاستمرار في الوجود».

أما الرئيس الفلسطيني محمود عباس، فدعا خلال مداخلة له في إحدى جلسات المنتدى الاقتصادي العالمي في الرياض، الولايات المتحدة إلى منع غزو بري لرفح، معتبراً أن العملية إذا حدثت فستكون «أكبر كارثة في تاريخ الشعب الفلسطيني» وستدفع معظم الفلسطينيين إلى النزوح من القطاع. إلى ذلك، أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 34454 شهيداً. وأعلنت أنه «خلال 24 ساعة حتى صباح الأحد، وصل 66 شهيداً و138 إصابة إلى المستشفيات»، مشيرة الى أن عدد المصابين الإجمالي ارتفع إلى 77575 إصابة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وانفجر صاروخ، أُطلق من شمالي قطاع غزة، أمس الأحد، في منطقة مفتوحة بإحدى المستوطنات الإسرائيلية بالنقب الغربي دون تفعيل صفارات الإنذار، وفق إعلام عبري.

فلسطينيون خلال تشييع شهيد في دير البلح أمس (أشرف أبو عمرة/الأناضول)

حثّت قطر حماس وإسرائيل على الجدية في مفاوضات وقف النار

سموتريتش يهدد نتنياهو بحل الحكومة إذا أوقف اجتياح رفح

قيادي في المقاومة: لا ضمانات واضحة في التصوّر الإسرائيلي

جولة في غلاف القطاع

ذكر موقع صحيفة يديعوت أحرونوت أمس الأحد، أنه من المتوقع أن يقوم وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، بجولة في منطقة غلاف قطاع غزة، خلال زيارته إسرائيل المتوقعة غداً الثلاثاء وبعد غد الأربعاء، موضحاً أن زيارة بلينكن إلى غلاف غزة تأتي بناء على طلبه، مشيرة إلى أن وزير الأمن يوآف غالانت، ووزير الخارجية يسرائيل كاتس سيرافقانه. وبحسب الموقع الإسرائيلي، فإن هذه هي المرة الأولى منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي التي يقوم فيها مسؤول أميركي كبير بزيارة المنطقة.

للحديث تتمة...

هو الطوفان الثاني

وليد التليلي

ليس مجرّد نزاع مسلّح بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، ليست مجرّد حرب عسكرية. قال مفكّرون ومحلّلون كثيرون إن تسميتها «طوفاناً» لم يكن اعتباطياً، ويجد معناه كل يوم فيما يحدُث حولنا. ما يحدُث في العالم منذ أن اندلعت الحرب، وما يحدُث اليوم بالذات في العواصم الغربية وجامعاتها وشوارعها، يؤكّد أن الطوفان يجرف معه الأفكار، ويعرّي الشوارع وثوابتها وأصنامها القديمة، ويكشف حقيقتها أمام الجميع. يكشف موقع أكسيوس الأميركي أنه جرى، حتى 26 إبريل/ نيسان الحالي، اعتقال قرابة 600 شخص في 15 حرماً جامعياً في أنحاء الولايات المتحدة، في أقل من عشرة أيام، وأن إدارات الجامعات اتجهت إلى قمع المتظاهرين بطرق غير مسبوقة مع تزايد حجم الاحتجاجات وكثافتها. تتسع رقعة احتجاجات طلاب الجامعات ضدّ الحرب على غزّة، وانضمّت إليها عشرات الجامعات والمؤسّسات التعليمية العالية في مختلف الولايات الأميركية، قبل أن تنتقل الشرارة إلى الخارج في فرنسا وكندا وأستراليا. يطالبون بوقف دائم لإطلاق النار في غزّة، ووقف المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل، وسحب استثمارات الجامعات مع الشركات الداعمة لإسرائيل، ووقف التعاون الأكاديمي مع الجامعات الإسرائيلية، والتراجع عن الإجراءات القمعية التي واكبت الحراك. ليست هذه الفكرة، بالضرورة، دفاعاً عن فلسطين أو المقاومة، ولكنها فكرة الدفاع عن الحرية والإنسانية والعدل والحق.

آلاف الشباب يحتجّون بلغات متعدّدة، من جنسيات مختلفة ومن ثقافات متناقضة أحياناً، تذكّر بالطوفان الأول، موجات الربيع العربي الذي كسر الحدود وألّف حوله الشباب من فئاتٍ كثيرة في العالم. ويُمكن فهم اليوم لماذا سعت قوات كبيرة في هذا العالم، غربية وعربية، إلى إيقاف مدّه ومحاصرته وإنهاء كل نفس فيه، وقد نجحوا في ذلك... تماماً؟ قطعاً لا، بل إلى حد كبير، لأن أنفاساً في تونس وفي غيرها من مدن الربيع لا تزال تنبض بالفكرة نفسها، فكرة الحرية والعدل والحقّ في الديمقراطية. دعا الاتحاد العام لطلبة تونس إلى تنظيم تظاهرات طلابية دعماً للحركة الطلابية في الجامعات الأميركية والأوروبية، مع إقامة يوم وطني للتضامن مع فلسطين في جميع الجامعات، اليوم الاثنين، لعلنا نرى صحوة عربية شبابية تسند المقاومة وتدافع عن نضارة الفكرة، فكرة الحرية، وتؤكّد أن الطوفان الثاني، طوفان الأقصى، سيمتد وسيفاجئ مراكز التوقّعات العسكرية التي تتصوّر أنها تدير العالم وتحدّد حاضره ومستقبله.

تخوفات إسرائيلية من «الجنائية الدولية» رغم سوابق مشجعة

جندي إسرائيلي يستعد لاستهداف غزة، نوفمبر الماضي (عاطف صفدي/Epa)

تبدو المخاوف الإسرائيلية كبيرة من إمكانية إصدار المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال بحق قيادات سياسية وعسكرية فيها، رغم أن صدور الأوامر لا يعني بالضرورة تطبيقها

حيفا ـ **نايف زيداني**

تتخوف دولة الاحتلال الإسرائيلي من إمكانية إصدار المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال في الأيام القريبة، ضد مسؤولين سياسيين وعسكريين إسرائيليين، على رأسهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة، رغم أنه بالعودة إلى سنوات ماضية، يظهر بوضوح أنه لا تتم محاكمة قادة الاحتلال، وهو ما قاد إلى اتهام المحكمة بالتواطؤ مع الاحتلال في قضايا تتعلق بالفلسطينيين وعدم إنصافهم.

وعادة ما تلجأ إسرائيل إلى إجراء تحقيقات داخلية، تتخذ طابعاً شكلياً، وتزعم من خلالها محاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات بحق الفلسطينيين، الأمر الذي يوفر لها الوسيلة القانونية الكافية للتهرب من الخضوع لمحاكمة دولية بسبب قانون التكامل، الذي يتيح لها «محاسبة» نفسها بنفسها، وهو ما يترك مساحة كبيرة لاستمرار جرائمها. وقد تجد هذه المرة أيضاً مخرجاً لتفادي أوامر الاعتقال ضد مسؤوليها، وفق تقارير إسرائيلية، تشير إلى ممارسة الولايات المتحدة ودول أخرى ضغوطاً لمنع إصدار أوامر اعتقال، وذلك في ظل الجهود الكبيرة التي تبذلها إسرائيل حول العالم بهذا الخصوص في الأيام الأخيرة.

وليس مستبعداً خضوع مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية كريم خان للضغوط، وهو الذي أبدى تعاطفاً كبيراً مع الإسرائيليين منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وأبدى انحيازاً واضحاً للسردية الإسرائيلية للأحداث، لا سيما لدى زيارته مناطق غلاف غزة ولقائه عائلات أسرى إسرائيليين في القطاع ومسؤولين وغيرهم، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، فيما اتهمت دولة الاحتلال حركة حماس بارتكاب جرائم حرب وطالبت خان بتدخل المحكمة. ويومها استبق خان أي تحقيقات يمكن أن يجريها مكتبه بالقول إنه كان شاهداً على «قسوة محسوبة» في المواقع التي هاجمها عناصر «حماس»، معتبراً أن هذه الهجمات «تمثّل جرائم دولية تعد من بين الأخطر هزت ضمير البشرية، وهو نوع من الجرائم التي تأسست المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها». وأكد أن «الطريقة التي ترد إسرائيل من خلالها على هذه الجرائم هي موضع معايير قانونية واضحة تحكم النزاعات المسلحة».

وفي جميع الأحوال، لا يعني صدور الأوامر، أنه سيتم بالضرورة تطبيقها من قبل الدول التي لديها صلاحية بذلك، وهو ما سبق أن حدث في الماضي. ومع هذا تبدو التخوفات الإسرائيلية كبيرة هذه المرة، في ظل الإدانات الدولية الكبيرة للجرائم التي ترتكبها دولة الاحتلال في قطاع غزة، والتظاهرات الواسعة حول العالم والضغط الدولي. لكن مجرد إصدار أوامر اعتقال تمثل إدانة أخرى للجرائم الإسرائيلية وحجمها وخسارة أخرى لدولة الاحتلال أمام الرأي العام العالمي.

ويُعبّر عن هذه المخاوف عدة جلسات عُقدت أخيراً لمسؤولين إسرائيليين كبار لمناقشة التصدي لإصدار الأوامر، فضلاً عن قول وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، أمس الأول في حديث للقناة 12: «هذا نفاق مطلق. حتى لو تطلب الأمر البقاء في البلاد وعدم المغادرة، لن يمنعنا أحد من الدفاع عن المصالح الأمنية للمواطنين ومنح الجيش الإسرائيلي إمكانية العمل. هذا لن يردعنا».

وتعيد هذه التطورات محطات سابقة بين «الجنائية الدولية» ودولة الاحتلال، والتي لم تفض إلى خطوات عملية، على الأقل حتى الآن. وسبق أن شرعت المحكمة بتحقيقين أوليين بجرائم متعلقة بإسرائيل. وكانت الأولى، بقضية الهجوم الدموي على أسطول الحرية في العام 2010، والذي كان يرمي إلى كسر الحصار المفروض على قطاع غزة وإيصال مساعدات إنسانية. وقررت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في حينه فاتو بنسودا، في مايو/ أيار 2013، فتح تحقيق أولي بالهجوم. وفي مارس/ آذار 2021، أعلنت المحكمة رسمياً، الشروع في تحقيق بشبهة ارتكاب جرائم حرب في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين، وقطاع غزة اعتباراً من 13 يونيو/ حزيران 2014. وقبل ذلك تمت الموافقة على قبول دعوة فلسطينية للتحقيق في جرائم وقعت على أراضيها. وقررت المدعية العامة أن هناك مجالاً لفتح تحقيق، لكنه لم ينضج بعد.

وتم تحديد ثلاث قضايا رئيسية للفحص، الأولى جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في حربها على غزة عام 2014، التي أطلقت عليها اسم «الجرف الصامد». والقضية الثانية جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال مسيرات العودة (أحداث السياج) في 2018، بالإضافة إلى الجرائم التي ترتكبها جهات سياسية في إسرائيل فيما يتعلق بالبناء في المستوطنات. وخلصت المحكمة إلى أن اختصاصها الجنائي يشمل جميع الأراضي الواقعة خارج الخط الأخضر، بموجب انضمام دولة فلسطين إلى المعاهدة. وعلى الرغم من أن إسرائيل من الدول الموقّعة على «نظام روما الأساسي»، إلا أنها لم تصدّق رسمياً عليه. وأرجعت ذلك إلى عدة أسباب، من بينها، إدراج جريمة في نظام روما تنص على أن نقل السكان بشكل مباشر أو غير مباشر سيعتبر جريمة حرب، وهو عملياً ما ترتكبه إسرائيل منذ احتلالها فلسطين، بتهجير السكان الأصليين والاستيطان في مكانهم. ورغم أن إسرائيل لم تقدّم رداً رسمياً للمحكمة، في إطار سياستها عدم الاعتراف بسلطة المحكمة عليها، نشر، في المقابل، المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية آفيحاي مندلبليت، في ديسمبر 2019، رأياً شاملاً حول عدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في القضية التي رفعتها فلسطين، معللاً موقفه بأن دولة مستقلة ذات سيادة هي وحدها التي يمكنها منح الاختصاص للمحكمة، فيما لا تلبي السلطة الفلسطينية شروط إقامة دولة.

وفي ورقة موقف نشرها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في يناير/ كانون الثاني الماضي، اعتبر أن موافقة إسرائيل على التعاون مع المحكمة، من أجل محاكمة قادة «حماس» فيما يتعلق بالإسرائيليين في القطاع وفي أحداث السابع من أكتوبر، ستشكل تغييراً كاملاً في سياسة إسرائيل، ولذلك من غير المرجح أن يحدث هذا. وأشارت الورقة إلى أنه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدا أن ظاهرة رفع الدعاوى الجنائية ضد الإسرائيليين في مختلف دول العالم قد تزايدت، وكانت هناك عدة محاولات لتطبيق الصلاحيات العالمية ضد عسكريين وسياسيين سابقين، بدعوى أنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم حرب خلال عمليات الجيش المختلفة في الصراع مع الفلسطينيين. وتدور هذه الشكاوى حول سلسلة من الأحداث، من بينها اغتيال القائد في كتائب عز الدين القسام صلاح شحادة، في يوليو/ تموز 2002، ما أدى أيضاً الى استشهاد 14 مدنياً، من أفراد عائلة شحادة وجيرانه، ما أثار ردود فعل واسعة. وتثير مثل هذه الحالة، من وقت إلى آخر، جدلاً إسرائيلياً عاماً حول مسألة ما إذا كانت هناك مخاوف حقيقية من محاكمة ضباط في الجيش الإسرائيلي.

ولفت المعهد إلى أنه لم تصل بأي حال من الأحوال مثل هذه الشكوى ضد إسرائيل إلى مرحلة التحقيق في حيثيات الأمر، بل تم إيقافها جميعاً أو لا تزال في مرحلة ما من الإجراءات الأولية. وأضاف أنه «من الواضح تماماً أن هيئات الادعاء في الدول الأوروبية غير متحمسة في التعامل مع محاكمة الإسرائيليين، وفي جميع الحالات تقريباً أيدت إنهاء الإجراءات. وفي بعض الحالات، تم تغيير القانون، بشكل يحد من إمكانية استخدام الصلاحيات القضائية العالمية بشكل عام، وفي كل الأحوال يجعل من الصعب استخدام هذه الصلاحيات ضد الإسرائيليين».

وكانت القضايا الأكثر إشكالية ضد الإسرائيليين، بحسب ورقة المعهد، هي تلك التي كان من الواضح فيها أن دولة إسرائيل لا تنوي اتخاذ أي إجراء قانوني، ولا حتى فتح تحقيق جنائي ضد المسؤولين عن فعل معيّن، ما يعني أنّ احتمالات الملاحقة القضائية تكون مرتفعة.

توتر غير طبيعي لنتنياهو

نقلت صحيفة معاريف، أمس الأول السبت، عن مصادر قولها إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو (الصورة) «متوتر بشكل غير طبيعي» من احتمال صدور مذكرة اعتقال بحقه من المحكمة الجنائية الدولية. وأشارت إلى أنه أجرى اتصالات هاتفية مع زعماء ومسؤولين دوليين، خصوصاً مع الرئيس الأميركي جو بايدن، لمنع صدور مذكرة بحقه، موضحة أن «نتنياهو يدرك أن مذكرة الاعتقال يمكن أن تجعله شخصاً مضطهداً، لذا فهو يستثمر في جهود إحباطها يومياً».

فعالية في أنقرة داعمة للحراك الطلابي في أميركا

نظم أعضاء اتحاد الشباب التركي (تي جي بي)، والذي يضم مجموعات طلابية جامعية من خلفيات قومية، أمس الأحد، تظاهرة في العاصمة أنقرة، دعماً لحراك الجامعات الأميركية الرافض للعدوان على غزة والمطالب بسحب الاستثمارات من الشركات الضالعة في الحرب، والتي تدعم احتلال الأراضي الفلسطينية. وتجمع أعضاء اتحاد الشباب التركي أمام السفارة الأميركية في أنقرة، وهتفوا «قضية فلسطين هي قضية تركيا». وقال رئيس الاتحاد قاياهان جتين، في كلمة له خلال التظاهرة: «اجتمعنا هنا اليوم لنحيي مقاومة وحراكاً شعبياً مهماً جداً». ولفت إلى أن الحراك الطلابي المناهض لممارسات إسرائيل في فلسطين، سينتشر من جامعة إلى أخرى. وأردف أن «الجامعات باتت أماكن كفاحنا لوقف هذه الإبادة الجماعية. وندعو جميع المجتمعات الجامعية إلى أن نكون يداً واحداً من أجل دعم هذا الحراك الطلابي الذي بدأ يتعاظم في جميع أنحاء العالم».

(الأناضول)

تظاهرات في هولندا أمام فروع ماكدونالدز

نظم نشطاء مناهضون للحرب الإسرائيلية على غزة، أمس الأحد، تظاهرات أمام فروع سلسلة الوجبات السريعة ماكدونالدز في مدن هولندية مختلفة. وتجمع متظاهرون أمام فرع للشركة وسط مدينة روتردام، وحملوا لافتات مناهضة لإسرائيل وماكدونالدز. وعلق المتظاهرون الأعلام الفلسطينية أمام الفرع ولافتات، ووضعوا ملصقات على الأرض، وتضمنت عبارات «ماكدونالدز تغذي الإبادة الجماعية»، و«هل تريدون المزيد من البطاطس المقلية بجانب الإبادة الجماعية التي ترتكبونها؟»، و«غزة تتعرض للهجوم». كما وزع المتظاهرون منشورات على المارة أمام «ماكدونالدز» تسلط الضوء على مجازر إسرائيل في غزة. وردد المتظاهرون هتافات من قبيل «ماكدونالدز تمول، إسرائيل تقصف»، «فلسطين حرة»، و«أوقفوا الإبادة الجماعية في غزة» و«نتنياهو إرهابي». ونظمت مجموعات مناصرة لفلسطين تظاهرات مشابهة متزامنة أمام فروع «ماكدونالدز» في مدن هولندية أخرى.

(الأناضول)

وزير سعودي: هجمات الحوثيين لا تشكل تهديداً لمنتجعاتنا

أكد وزير السياحة السعودي أحمد الخطيب، لوكالة فرانس برس، أمس الأحد، أن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، لا تشكل تهديداً للمنتجعات السياحية السعودية الناشئة على سواحله. وقال الوزير السعودي على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في الرياض ويتمحور حول الاستقرار الإقليمي، إن «ما يحدث يدور في نهاية البحر الأحمر، في أقصى جنوب البحر الأحمر». وقال الخطيب على هامش الاجتماع الذي يستمر يومين إن «كل مشروعاتنا في البحر الأحمر أو نيوم تقع في منتصف أو شمال البحر الأحمر، بعيداً جداً من النزاع، وهي بالتأكيد ليست هدفاً للحوثيين».

(فرانس برس، العربي الجديد)

الحدث

يتوسع الحراك الطلابي في الجامعات الأميركية مع تمسّك الطلاب بمطالبهم وسط ما تتعرّض له اعتصاماتهم من إدارات الجامعات والسلطات الأمنية، في حين برزت تهمة «التخريب» أخيرا لتضاف إلى تهم معاداة السامية التي أفرزت حتى اليوم نتائج عكسية

من اعتصام داخل جامعة كاليفورنيا بيركلي، الجمعة الماضي (جوش ج. صابانغلو/Epa)

انتفاضة طلاب أميركا

الاعتقالات والإغلاقات وتهمة التخريب تفشل في إنهاء الاعتصامات

صعّدت قوات إنفاذ القانون الأميركية، وكذلك جامعات على مستوى البلاد، من محاولاتها فك اعتصامات الطلاب المحتجين سلمياً على الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة، سواء من خلال القمع من شرطة مكافحة الشغب أو المفاوضات، وسط تمسّك الطلاب بمطالب حراكهم الذي انتقلت خيام الاعتصام فيه لأول مرة إلى كندا المجاورة، في حين يستعد طلاب في جامعات بعدة بلدان عربية لبدء تحركات مماثلة على غرار ما هو متوقع في تونس اليوم الاثنين وليبان غداً الثلاثاء.

وفي حين لم يؤد استحضار تهمة «معاداة السامية»، ولاحقاً «المحرّض الخارجي»، ولا سيما من مسؤولين أميركيين ونواب جمهوريين، إلى وقف توسّع الاعتصامات منذ استقدام الشرطة إلى جامعة كولومبيا في نيويورك واعتقال أكثر من مائة متظاهر في 18 إبريل/ نيسان الحالي، يبدو أن الاحتجاجات والتي ينضم إليها طلاب وأساتذة من بينهم عرب ومسلمون ويهود مناهضون للصهيونية، صامدة أمام تهمة التخريب والتعدي على ممتلكات الغير. ويتزايد الجدل حول حرية التعبير في الجامعات الأميركية وسط ضغوط على مسؤولي الجامعات، الذين يسعون جاهدين إلى فضّ الاحتجاجات مع اقتراب احتفالات التخرج في مايو/ أيار المقبل، بالتزامن مع التواصل إنها مع اثنين من مديري حملتها الانتخابية كانوا من بين المعتقلين (لوقت وجيز) في حرم جامعة واشنطن.

وفي الأثناء قالت جامعة جنوب كاليفورنيا، أول من أمس، إنها أغلقت حرمها الجامعي مؤقتاً أمام غير المقيمين، من دون تقديم تفاصيل عن الإغلاق أو إجراءات التنفيذ المحتملة، وبدأ طلاب جامعة كاليفورنيا في لوس أنجليس اعتصاماً مفتوحاً أول من أمس، ونُصبوا عشرات الخيام داخل الحرم الجامعي للمطالبة بوقف الحرب الإسرائيلية على غزة. وسيبقى حرم جامعة هومبولت بولايتكندبل في كاليفورنيا مغلقاً لبقيّة الفصل الدراسي بسبب «احتلال» مبنيَين، على أن توفّر الدروس عن بعد، وفق بيان للجامعة.

كذلك اخطرت جامعة بنسلفانيا المتظاهرين في الحرم الجامعي لفك اعتصامهم فوراً، أول من أمس، بسبب ما وصفتها بـ«انتهاكات صارخة لسياسات الجامعة»، وإلا فستفرض عقوبات. وتوتّر الوضع في الجامعة في أعقاب «تقارير موثوق بها عن حالات مضايقة وترهيب»، وفق رئاسة الجامعة، وأرسلت جامعة هارفارد التي شملتها الاعتصامات، أول من أمس، بريداً إلكترونياً إلى الهيئة الطلابية محذرة من المشاركة في الاحتجاج.

وفي بوسطن بولاية ماساتشوستس، فضّت شرطة مكافحة الشغب أول من أمس، الاعتصام في حرم جامعة نورث إيسترن. وقالت شرطة الولاية إن نحو 102 متظاهر اعتقلوا، وسيتم توجيه تهم إليهم بالتعدي على ممتلكات الغير والسلوك غير المنضبط، وقال متظاهرون إنهم منحوا حوالي 15 دقيقة للمغادرة قبل إلقاء القبض عليهم، ووُجّهوا من طلاب آخرين مناهضين لحراكهم بخطاب كراهية. من جهتها أعلنت الجامعة عبر منصة إكس «توقيف نحو مائة شخص من الشرطة»، مضيفةً أن «الطلاب الذين أبرزوا بطاقات جامعة نورث إيسترن الخاصة بهم أطلق سراحهم» في حين «أوقف الذين رفضوا ذلك». وقالت إنه سُجّل إطلاق «إهانات عنيفة معادية للسامية» مثل «قتل اليهود» في الحرم الجامعي، قبل أن تعلن «عودة الأمور إلى طبيعتها». وفي المكان نفسه كانت شرطة مكافحة الشغب قد فككت فجر أمس الأحد، مخيماً «غير قانوني».

لكنه قريب من الجامعة، قال رئيس معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، في بيان أول من أمس، إن مكان الاعتصام هناك أصبح «نقطة جذب محتملة للمتظاهرين الخارجيين المشاغبين، ويستغرق مئات الساعات من العمل للحفاظ على سلامته».

وعلى الجانب الآخر من البلاد، عمدت قوى الأمن في جامعة ولاية أريزونا (إيه إس يو) إلى «توقيف 69 شخصاً، أول من أمس، بعد إقامة مخيم غير مصرح به» وفق الجامعة، مشيرة إلى أن «معظم هؤلاء ليسوا طلاباً أو موظفين». وأضافت أنه ستتمّ «ملاحقة هؤلاء الأشخاص بتهمة التعدي غير القانوني على ممتلكات الغير». وفي وسط الولايات المتحدة، أوقف 23 شخصاً عندما أخلت الشرطة بوسائل مكافحة الشغب، مخيماً أقيم في جامعة إنديانا على ما ذكرت صحيفة إنديانا ديلي ستيودنت.

يُذكر أن 200 متظاهر أوقفوا يومي الأربعاء والخميس في جامعات لوس أنجليس وبوسطن، وأوستن في تكساس، علماً أن وسائل إعلام أميركية ذكرت أن أكثر من 550 شخصاً تم اعتقالهم، على خلفية تهم تتعلق بخرق القوانين الجامعية والمدنية في الولايات المتحدة، وفق شبكة «سي إن أن». وفي السياق قال المتحدث باسم مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، جيرمي لورانسا لوكالة الأناضول أول من أمس، إنّنا «قلقون للغاية بشأن اعتقال مئات الطلاب في الجامعات الأميركية»، مضيفاً أن عدداً من الحالات «تمثل رد فعل شديد القسوة من الشرطة».

في موازاة ذلك استهلم طلاب في كندا من حراك الطلاب بأميركا، إذ أقيم للمرّة الأولى مخيّم في جامعة ماكغيل في مونتريال من أجل وقف الإبادة في غزة، في حين أن الاحتجاجات مستمرة في هذه المؤسسة العريقة منذ فبراير/ شباط الماضي.

(أسوشييتد برس، فرانس برس، العربي الجديد)

مفاوضات جامعة كولومبيا لفك الاعتصام ما زالت جارية

لا وقف للاستثمارات

استبعد نيكولاس ديركس، المستشار السابق لجامعة كاليفورنيا بيركلي، ونائب الرئيس السابق لكلية الآداب والعلوم بجامعة كولومبيا، لـ«سي إن إن» أمس الأحد، موافقة الجامعات على سحب الاستثمارات من إسرائيل، معتبراً أن التفاوض سيكون حول إعادة الطلاب الموقوفين إلى الجامعات.

قضية

تغيب الحركة الطلابية المصرية بعدما أحكمت السلطة قبضتها الحديدية على الجامعات من الداخل، وصرفت انتباه الأجيال الجديدة من الطلاب عن العمل الوطني الجاد

الحركة الطلابية المصرية

صوت كتمه القمع على مدى عقود

القاهرة ـ **العربي الجديد**

«يا مصر عودي زي زمان... ندهة من الجامعة وحلوان»... هكذا غنّى الشيخ إمام في سبعينيات القرن الماضي، قصيدة شاعر العامية المصري، نجيب شهاب الدين، «يا مصر قومي»، في ما يشبه الصيحة في الشارع المصري، مذكراً الحركة الطلابية المصرية والعمال بضرورة القيام بواجبهم النضالي والوطني. لكن نداء إمام، الذي كان يجد من يلبيه على مدار عقود طويلة، لم يعد له أي صدى داخل أسوار الجامعات المصرية حالياً. فبينما تشتعل الجامعات الأميركية بالتظاهرات والاعتصامات التضامنية مع الشعب الفلسطيني، تغفو الجامعات المصرية، في ما يبدو، في سبات عميق، رغم أنها كانت في السابق في طليعة المدافعين عن القضية الفلسطينية، بين القوى السياسية الأخرى. ولدت الحركة الطلابية المصرية الحديثة، من رحم هزيمة يونيو/حزيران 1967، وهو العام نفسه الذي نشأت فيه حركات وانتفاضات طلابية في أنحاء مختلفة من العالم، وليس في مصر وحدها، أشهرها الانتفاضة الطلابية الفرنسية. ولكن في مصر انطلقت أولى شرارات غضب الحركة الطلابية المصرية بعد الهزيمة، فكانت صوتاً عالياً رفعه جيل جديد داخل الجامعات، وكانت استعادة الأراضي المحتلة بقوة السلاح ورفض المفاوضة في اتخاذ قرار الحرب، على رأس أولوياتها، وظلت كذلك حتى ثورة يناير/ كانون الثاني 2011. لكن بعد ذلك خفت صوتها تدريجياً حتى اختفى تماماً، إلا في عاصفة الغضب الطلابي صباح يوم 24 يناير 1972، وزحف الآلاف إلى ميدان التحرير في ذلك اليوم واحتلوه واعتصموا به، وتصاعدت وتيرة الصراع بين الطلاب والعمال والمثقفين ونظام أنور السادات، حتى أجبر على الإفراج عن المعتقلين الذين عادوا إلى جامعاتهم لاستئناف مسيرة نضالهم». ويوضح أن «هذه الانتفاضة تكررت في 1973 و1975 وما بعدها، حتى كان يوما 18 و19 يناير 1977، حيث شهدا ذروة الصراع ما بين الحركة الطلابية المصرية وحركة العمال والمثقفين والنظام، نتيجة وقائع ثورة الخبز والحرية، التي حيث التف الآلاف من طلاب الجامعة حول هذا الهدف النبيل الواضح المحدد». ويتذكر شعبان أن «أحد أبرز الملامح والمحطات جاءت في أعقاب تفجر الحركة الطلابية المصرية بعد فشل السلطة في استيعابها وشراء ذمم قياداتها، أوائل عام 1972، إذ كان هناك اعتصام طلابي كبير، واقتحم الأمن الحرم الجامعي للمرة الأولى في تاريخه، واعتقل نحو 1500 طالب وطالبة، بمن فيهم قيادات اللجنة الوطنية العليا للطلاب المنتخبة». ويضيف: «انفجرت انتفاضة حرامية». ويعزو شعبان تراجع الحركة الطلابية المصرية «المجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية». ويوضح أنه «في ما يخص الأسباب الموضوعية، فهي أولاً القمع الأمني المشدد وإحكام القبضة الحديدية داخل الجامعة، والتنكيل بكل الطلاب والنشطاء السياسيين بالمحاكمات والاعتقالات والفصل والطرد من الجامعة، وغيرها من أسباب التنكيل وأشكاله بعد الانتفاضات الطلابية وصرف انتباه وصفها السادات رعباً وكراهية باسم انتفاضة الحرامية». ويعزو شعبان تراجع الحركة الطلابية المصرية «المجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية». ويوضح أنه «في ما يخص الأسباب الموضوعية، فهي أولاً القمع الأمني المشدد وإحكام القبضة الحديدية داخل الجامعة، والتنكيل بكل الطلاب والنشطاء السياسيين بالمحاكمات والاعتقالات والفصل والطرد من الجامعة، وغيرها من أسباب التنكيل وأشكاله بعد الانتفاضات الطلابية وصرف انتباه

شعبان: حرب سياسية وإعلامية شنّت لتشويه حركة الطلاب

نور الهدى زكي: الأمن يحكم ويتحكّم داخل الجامعات

تظاهرة لطلاب جامعة الإسكندرية، أكتوبر 2023 (حازم جودة/فرانس برس)

الأجيال الجديدة من الطلاب عن العمل الوطني الجاد، بتجميد نشاط الاتحادات الطلابية، وهي مجمدة حتى الآن، وتحريم وتحويل الأنشطة السياسية إلى ترفيهية، ومصادرة اللجان والجمعيات وصحف الحائط وكافة مظاهر الأنشطة السياسية والوطنية في الجامعة». أما المسار الثاني الذي اتبعته السلطة لمواجهة الحركة الطلابية المصرية والذي أدى إلى تراجعها، بحسب شعبان، فهي الحرب السياسية والإعلامية التي شنّها النظام لتشويه حركة الطلاب، والقواعد التي فرضت داخل الجامعة. ويرى شعبان أنه «في أقرب فرصة سانحة، سيخرج الملايين من شباب مصر وطلابها، كما حدث في التظاهرات التي خرجت تهتف لفلسطين يوم الجمعة 20 أكتوبر/تشرين الأول 2023، والتي وصلت لميدان التحرير، ما حدا بالسلطة لمنع أي محاولة للتظاهر مساندة للشعب الفلسطيني، وإحكام القبضة الأمنية على مثل هذه التحركات»

من جهته، يقول جمال فهمي، الكاتب الصحافي المصري، وأحد رموز الحركة الطلابية إبان سبعينيات القرن الماضي، إن هناك جملة من الأسباب وراء تغييب الحركة الطلابية المصرية. ويوضح فهمي أن «السبب الرئيسي لغياب الحركة الطلابية المصرية هو القمع الذي يلف المجتمع كله، حيث سادت ثقافة الخوف التي يحاول النظام زرعها في نفوس كل أبناء شعبنا بكل طبقاته وفئاته». يضيف: «بالطبع هناك أسباب أخرى لغياب الحركة الطلابية المصرية ناجمة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية وسياسة التجويع، فليس فقط أهلنا في غزة من يعانون، ولكن الشعب المصري يعاني أيضاً من بؤس شامل وشديد القسوة فيما يخص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا سيؤثر طبعاً على الحركة الوطنية عموماً والحركة الطلابية في قلبها، لكنه يظل تأثيراً محدوداً جداً قياساً على السبب الرئيسي وهو القمع والقهر الذي غيّب صوت الطلبة».

وتقول نور الهدى زكي، الكاتبة الصحافية، وعضو اتحاد نادي الفكر الناصري بجامعة القاهرة في ثمانينيات القرن الماضي، لـ«العربي الجديد»، إن «تراجع الحركة الطلابية المصرية يتسق مع تراجع الحركة السياسية بشكل عام في المجتمع». وتوضح أنه «كان هناك تفاعل كبير مختلف تماماً عن حالة التردي والعجز الموجودة حالياً، بسبب اشتداد يد القمع والأجهزة، سواء بالتهديد المباشر أو غير المباشر، أو الحبس وخضوع معظم أعضاء هيئة التدريس للأجهزة، واستجابتهم لها خوفاً أو طمعاً في المنصب».

شرق غرب

روسيا تواصل احتجاز مسؤولين في وزارة الدفاع

ذكرت وكالة تاس الروسية للأنباء، أمس الأحد، أن محكمة روسية أمرت بحبس مشتبه به آخر، بعد اعتقال نائب لوزير الدفاع سيرغي شويغو (الصورة) للاشتباه في تلقّيه رشوة. وكشفت وثائق المحكمة أن أمراً صدر باحتجاز أنطون فيلاتوف، أحد مساعدي نائب وزير الدفاع تيمور إيفانوف. وكان جهاز الأمن الاتحادي ألقى القبض على إيفانوف يوم الثلاثاء الماضي أثناء عمله، ووجّه له اتهام بتلقي رشى كبيرة. وأمرت محكمة باسمائي بموسكو الأربعاء الماضي باحتجاز إيفانوف حتى 23 يونيو/حزيران المقبل.

(رويترز)

واشنطن تتهم بكين بزعزعة منطقة المحيط الهادئ

اتهم قائد القوات الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، الأدميرال جون أكويلينو، في مقابلة مع صحيفة فايننشال تايمز نشرت أمس الأحد، الصين بزيادة التوترات تدريجياً في بحر الصين الجنوبي، من خلال نشاطها العسكري في المنطقة. وقال إنه «خلال السنوات الثلاث التي قضاها كقائد القوات الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، زادت الصين من وتيرة التطور العسكري والسلوك المزعزع للاستقرار، حيث أصبح الأمر أكثر عدوانية وخطورة».

(فنا)

تركيا: تحييد 3 من «العمال الكردستاني»

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الأحد، تحييد 3 من عناصر حزب العمال الكردستاني شمالي كل من العراق وسورية. ولفتت، في بيان نشر على منصة إكس، إلى «تحييد الجيش التركي 3 إرهابيين، 2 في منطقة هاكورك شمالي العراق، وواحد في منطقة عملية نبع السلام شمالي سورية»، مشددة على «مواصلتها مكافحة الإرهاب بحزم وفعالية كبيرين».

(الأناضول)

كولومبيا: خمسة قتلى بينهم مغنٍّ

قتل خمسة أشخاص بينهم مغنٍّ وعضو في مجلس بلدي، في حادثَين منفصلَين في جنوب غرب كولومبيا المضطرب، على ما أعلنت السلطات أمس الأحد. وقتل عضو المجلس البلدي جون فريدي جيل بالرصاص في خامونديو في مقاطعة فالي ديل كاوكا، أمس الأول السبت. وقال مسؤول الأمن في مقاطعة كاوكا ميلر هورتادو إن مغني الموسيقى الشعبية الشهير سيباستيان مونويوس قتل مع ثلاثة أشخاص آخرين في إطلاق نار في كورينتو.

(فرانس برس)

هايتي: المجلس الانتقالي يصوّت الثلاثاء لانتخاب رئيس

أعلن المجلس الانتقالي الرئاسي في هايتي، في بيان أمس الأحد، أنه سيصوّت الثلاثاء المقبل لاختيار الرئيس الجديد للبلاد، كجزء من الجهود المبذولة لاستعادة السيطرة على الأرض من العصابات. وكان المجلس تولى السلطة في مراسم يوم الخميس الماضي لإضفاء الطابع الرسمي على استقالة رئيس الوزراء السابق أرييل هنري، وتستمر ولايته حتى فبراير 2026، وهو الموعد المقرر لإجراء انتخابات في البلاد.

(رويترز)

أميركا ترضخ لإسرائيل وترجئ معاقبة «نيتساح يهودا»

رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد
حيفا ـ **نايف زيداني**

نقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أمس، عن مسؤولين إسرائيليين وأميركيين لم تسمّهم، قولهم إن الولايات المتحدة تنتظر حصيلة إضافية من إسرائيل من أجل اتخاذ قرار نهائي بشأن كتيبة نيتساح يهودا في جيش الاحتلال، والتي شُكّلت في عام 1999، لاستيعاب اليهود المتشددين (الحريديم)، من خلال السماح لهم بالحفاظ على ممارساتهم الدينية. علماً أنها تحوّلت مع الوقت إلى كتيبة يسيطر عليها المستوطنون، فيما كانت تخدم في منطقة الأغوار، ثم انتقلت إلى منطقتَي جنين وطولكرم، ومنذ بداية عام 2015 انتقلت إلى منطقة مستوطنات بنيامين القريبة من رام الله.

وبحسب الصحيفة، فإن الإدارة الأميركية قد تفرض عقوبات على الكتيبة في حال لم تحصل على إثبات من قبل إسرائيل بأن الجيش الإسرائيلي يعالج، على نحو ناجح، موضوع إلحاق الأذى بالفلسطينيين من قبل جنود الكتيبة، مضيفة أن واشنطن تجاوبت مع طلب تل أبيب إرجاء فرض العقوبات. ولفتت الصحيفة إلى أن القانون الذي تدرس أميركا استخدامه ضد الكتيبة يتيح فرض عقوبات على وحدات في الجيش والشرطة ضالعة في انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، من دون المسّ بالمساعدات الأميركية المقدّمة للدول التي تنتمي إليها تلك الوحدات. كما يشمل بنوداً تتيح للحكومة المسؤولة عن تلك الوحدات التي فُرضت عليها عقوبات، بأن تثبت للولايات المتحدة بأنها تعالج موضوع انتهاك حقوق الإنسان، وبذلك تتيح لها إلغاء العقوبات. ويتطلب إثبات من هذا النوع عدة أمور، من بينها اتخاذ عقوبات ضد الضباط والجنود وعناصر الشرطة الضالعين في العنف والاعتداءات وإطاحة من ساهموا في مثل هذه الأعمال من مناصبهم. يُذكر أن قوانين صاغها السناتور الأميركي باتريك ليهي في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، تحظر تقديم المساعدة العسكرية لأفراد أو وحدات قوات أمن ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من دون تقديمها إلى العدالة.

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد أعلن، في الأيام الماضية، في رسالة إلى الكونغرس، اتخاذ قرارات سيعلن عنها قريباً، بحق وحدات من الجيش الإسرائيلي ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، من دون أن يسميها.

إلى ذلك، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال الاجتماع الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي في الرياض أمس، إنه يخشى «بعد الانتهاء من (قطاع) غزة توجّه إسرائيل إلى الضفة وترحيل أهلها إلى الأردن»، مطالباً العالم بالاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

على صعيد آخر، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، منذ مساء أول من أمس السبت وحتى أمس الأحد، 15 فلسطينياً على الأقل من الضفة الغربية المحتلة، بينهم فتاة وطفلان، بالإضافة إلى أسرى سابقين. ووفق بيان لنادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، فإن عمليات الاعتقال توزّعت على محافظات طولكرم، وقلقيلية، وجنين، وطوباس، وسلفيت، وأريحا، والقدس المحتلة، ما رفع حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى نحو 8495، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، وأفرج عنهم لاحقاً.

وفي الأثناء، طاولت اقتحامات الاحتلال أحياء عدة من المدينة. وشُنّت حملة مداهمات واعتقالات في قرية كفر قدوم في محافظة قلقيلية، وبلدة علار شمال طولكرم، ومخيم عقبة جبر في مدينة أريحا، وقرى في جنين، ومدينة الخليل. كما اعتقلت قوات الاحتلال، فجر أمس، شاباً من بلدة حزم، شمال شرق القدس المحتلة، في حين اندلعت مواجهات، فجر أمس، بين شبان فلسطينيين وقوات الاحتلال في قرية بيت سيرا غرب رام الله، غداة إصابة عشرات الفلسطينيين بالاختناق بالغاز السام، خلال مواجهات مماثلة في مخيم العروب شمال الخليل، مساء أول من أمس، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية وفا.

في موازاة ذلك، واصل المستوطنون أمس، اقتحام باحات المسجد الأقصى، بحماية القوات الإسرائيلية، في سادس أيام عيد الفصح اليهودي، إذ قالت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، إن أكثر من 600 مستوطن اقتحموا الأقصى، من جهة باب المغاربة، ونفذوا جولات استفزازية، وأدوا طقوساً تلمودية في باحاته. ولاحقاً ذكرت محافظة القدس المحتلة في بيان، أن 1210 مستوطنين اقتحموا الأقصى أمس، على عدة فترات. يأتي ذلك في ظل دعوات جمعيات استيطانية لتكثيف اقتحامات الأقصى خلال عيد الفصح اليهودي والذي يستمر حتى غد الثلاثاء، وإدخال القرابين الحيوانية لذبحها. علماً أن مستوطنين ضُبطوا من قبل حراس المسجد خلال الأيام الماضية إثر محاولتهم إدخال تلك القرابين. وذكرت شرطة الاحتلال أنها اعتقلت عدداً منهم، فيما ضيّقت على دخول الفلسطينيين للمسجد، وسط تصعيد إجراءاتها بعد السابع من أكتوبر الماضي. وفي السياق، منع مستوطنون أمس، رعاة الماشية في خربة الفارسية في الأغوار الشمالية، من رعي مواشيهم.

أكثر من 1200 مستوطن اقتحموا المسجد الأقصى أمس

مستوطنون تجمّعوا عند أبواب الأقصى الجمعة الماضي (محمد حمد/ الأناضول)

مقترح فرنسي في بيروت لوقف الحرب

على وقع تبادل القصف عبر الحدود بين حزب الله وإسرائيل، حاول وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه تسويق مقترحه لوقف الحرب

بيروت ـ **العربي الجديد**

حمل وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه إلى المسؤولين اللبنانيين، أمس الأحد، مقترحات جديدة لوقف تبادل القصف بين حزب الله وإسرائيل. وأعلن سيجورنيه أنه سيقدّم مقترحات لمسؤولين لبنانيين بهدف منع الحرب بين حزب الله وإسرائيل وتهدئة التوتر بين الجانبين. وأضاف سيجورنيه، بعد أن زار مقر قوّة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في الناقورة بجنوب لبنان: «إذا نظرت إلى الوضع اليوم، إذا لم تكن هناك حرب في غزة، يمكننا أن نتحدث عن وجود حرب في جنوب لبنان، بالنظر إلى عدد الضربات والتأثير على المنطقة». وتابع: «سأوصل رسائل وأطرح مقترحات على السلطات هنا لدفع هذه المنطقة إلى الاستقرار وتجنب نشوب الحرب بين حزب الله وإسرائيل»، مشيراً إلى أن «مسؤوليتنا تقضي بتجنّب التصعيد وهذا هو دورنا أيضاً في اليونيفيل ولدينا 700 جندي هنا». وقال مسؤول دبلوماسي فرنسي، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، لوكالة أسوشييتد برس، إن الغرض من زيارة سيجورنيه هو نقل «مخاوف فرنسا من حرب على لبنان» وتقديم تعديل على اقتراح سبق أن قدمته باريس إلى لبنان للتوصل إلى حل دبلوماسي للحرب على الحدود. وكان الاقتراح الفرنسي السابق يتضمن سحب حزب الله لقواته على بعد 10 كيلومترات من الحدود، فيما ربط الحزب مراراً توقف التصعيد على الحدود بتوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقال نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم أمس الأول السبت إن «المبادرات التي يتحدثون عنها لقضية لبنان وجنوب لبنان هي مبادرات غير قابلة للحياة إذا لم يكن أساسها وقف إطلاق النار في غزة، فمن هناك تأتي المعالجة».

وبحث بري البرلمان اللبناني نبيه بري مع سيجورنيه تطورات الأوضاع العامة في لبنان والمنطقة والمستجدات السياسية والميدانية من جزّاء مواصلة إسرائيل لعدوانها على لبنان وقطاع غزة. وشكر بري «لفرنسا حرصها ودورها وللرئيس إيمانويل ماكرون جهوده لمنع الحرب على لبنان، وكان رئيس المجلس واضحاً بتمسك لبنان بتطبيق القرار 1701 بكل مندرجاته»، وذلك بحسب ما أفاد مكتب رئيس البرلمان اللبناني الإعلامي. وعرض بري «الوقائع الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وخاصة القرى الحدودية الجنوبية من خلال خارطة أعدّها المجلس الوطني للبحوث العلمية تُبيّن حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالقرى والبلدات، فضلاً عن الأراضي والمساحات الزراعية والحرجية، واستخدام إسرائيل للأسلحة المحرمة دولياً وتجاوزها لقواعد الاشتباك». وأكد بري للوزير الفرنسي «انتظار لبنان لتسلّم الاقتراح الفرنسي الرامي إلى خفض التصعيد ووقف القتال وتطبيق القرار الأممي تمهيداً لدراسته والرد عليه».

والتقى سيجورنيه رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان نجيب ميقاتي، بعد زيارة قام بها إلى قائد الجيش العماد جوزاف عون. وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية أنه جرى التأكيد على «أهمية دعم الجيش نظراً لدوره في حماية أمن لبنان واستقراره، ومتابعة الأوضاع في الجنوب بالتعاون والتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان – اليونيفيل وفق القرار 1701».

وجاءت زيارة سيجورنيه إلى لبنان على وقع مواصلة حزب الله وإسرائيل تبادل القصف على الحدود. وأعلن حزب الله في بيانين، أمس الأحد، «استهداف موقع السماقة في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة، وموقع البغادرا بقذائف المدفعية وأصابوه إصابة مباشرة».

وأعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، عن مهاجمة بنى تحتية ومبانٍ عسكرية لحزب الله بالطيران الحربي في بلدات مارون الراس وياريون وطيرحرفا جنوبي لبنان، أمس الأول السبت، فيما أصيب جندي بجروح طفيفة، ليلة السبت، جراء إطلاق صواريخ من جنوب لبنان باتجاه القاعدة الجوية في جبل ميرون شمالي إسرائيل. وقالت القناة السابعة العبرية: «أصيب جندي إسرائيلي بجروح طفيفة في وابل من الصواريخ أطلق من لبنان باتجاه الشمال الليلة الماضية». وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية أنه جرى التأكيد على الأحد، أن الطيران الحربي الإسرائيلي «أغار قبيل منتصف ليل السبت على أطراف بلدتي جبل هرمحرفا والصهيرة، ما سبّب أضراراً جسيمة بالممتلكات والمزروعات والمنازل».

وأضافت أن الطيران الحربي «أغار على أهداف ومنازل مدنية في بلدة مارون الراس»، مشيرة إلى أن الاحتلال أطلق نيران رشاشاته الثقيلة باتجاه بلدة عيتا الشعب من موقعه في بركة ريشا. وتابعت: «حلّق الطيران الاستطلاعي المعادي فوق قرى القطاعين الغربي والأوسط وصولاً حتى مشارف نهر الليطاني، مطلقًا القنابل المضيئة فوق القرى الحدودية المتاخمة للخط الأزرق».

دبلوماسي فرنسي: باريس تخاف من حرب على لبنان

يشهد محيط مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، تحشيداً من قوات الدعم السريع، والجيش السوداني إلى جانب حلفاء الطرفين، فيما تتزايد مخاوف السكان في المدينة من تفاقم الأوضاع الإنسانية، وسط تحذيرات أممية من تبعات كارثية للمعركة المتوقعة

تحشيد في الفاشر

تبعات كارثية لمعركة مرجّحة

جندي سوداني قرب الفاشر، 2004 (ماركو لونغاري/فرانس برس)

كسلا ـ **أيمن إبراهيم**

يحشد كل من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع هذه الأيام جنودهما في ولاية شمال دارفور للسيطرة على مدينة الفاشر عاصمة الولاية، استمراراً لصراعهما العسكري الذي دخل عامه الثاني، منتصف الشهر الحالي، وسط تحذيرات دولية من تبعات كارثية للمعركة المتوقعة في المدينة، والتي تمثل العاصمة السياسية والإدارية لإقليم دارفور غربي السودان. وقد بدأت بالفعل موجات نزوح المواطنين من القرى المحيطة بمدينة الفاشر، والتي اقتحمتها الدعم السريع بعد سيطرتها على مدينة مليط على بعد حوالى 65 كيلومتراً من الفاشر. وكانت مليشيات «الدعم السريع» قد سيطرت حتى نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، على المدن الكبرى بأربع ولايات من أصل خمس ولايات بدارفور (غرب ووسط وشرق وجنوب دارفور)، ولم يتبق لها سوى مدينة الفاشر. بالمقابل أعلنت الحركات المسلحة الموالية للجيش في الإقليم انضمامها الكامل لمعركة الفاشر المرتقبة ضد الدعم السريع، والتي تحاصر المدينة مع حشد من المليشيات المتحالفة معها، فيما اقتحمت بالفعل عدداً من القرى حولها وسط غارات جوية ينفذها الجيش لمنعها من التقدم.

وبعد انقضاء عام على الصراع العسكري بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع المستمر منذ 15 إبريل/نيسان من العام الماضي، وصلت الأوضاع الإنسانية إلى مستويات كارثية حسبما أكدت منسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في السودان، كليمنتاين نكويتا. وقالت نكويتا في بيان في 15 إبريل الماضي، إن نصف سكان السودان -25 مليون شخص- يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، إذ نزح 8,6 ملايين شخص داخل البلاد وخارجها. من جهته قال المتحدث باسم مفوضية حقوق الإنسان، سيف ماجانجو، خلال مؤتمر صحافي بجنيف، الجمعة الماضي، إن المنظمة تشعر بقلق متزايد بشأن هجوم وشيك محتمل على مدينة الفاشر، وتسعى إلى تخفيف التوتر في المنطقة. وشدد على أن الوضع المزري يتفاقم بسبب النقص الحاد في الإمدادات الأساسية، إذ إن عمليات تسليم السلع التجارية والمساعدات الإنسانية مقيدة بشدة بسبب القتال، وعدم قدرة الشاحنات على العبور بحرية عبر الأراضي التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. وأشار إلى أن المدنيين محاصرون في المدينة، وهي «الوحيدة في دارفور التي لا تزال في أيدي القوات المسلحة السودانية، ويخافون من القتل إذا حاولوا الفرار»، في ظل توغل قوات الدعم السريع. وأضاف أن الأخيرة أحرقت بعض القرى، بما في ذلك دورما وأموشوش وسارفايا وأوزباني، ما يثير «القلق من احتمالات وقوع المزيد من أعمال العنف ذات الدوافع العرقية في دارفور، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي». ولفت إلى أنه في العام الماضي، «أدى القتال والهجمات بين (قبائل) الرزيقات والمساليت في غرب دارفور إلى مقتل وجرح مئات المدنيين، ونزوح الآلاف من منازلهم».

الفاشر هي المدينة الوحيدة في دارفور التي بقيت بيد الجيش

الصحاف: استقرار في الفاشر مع قصف تمركزات الدعم السريع

كذلك حذر كبار مسؤولي الأمم المتحدة مجلس الأمن، الأسبوع الماضي، من أن نحو 800 ألف شخص في الفاشر معرضون «لخطر شديد وشيك»، مع تفاقم أعمال العنف والتهديد «بإطلاق العنان لصراع عرقي دموي في أنحاء دارفور». وذكرت الأمم المتحدة أن ما يقرب من 25 مليون شخص، أي نصف سكان السودان، يحتاجون إلى المساعدات، وأن نحو ثمانية ملايين منهم نزحوا من منازلهم. وأعرب أعضاء مجلس الأمن، في بيان أول من أمس السبت، عن القلق العميق إزاء هجوم وشيك من قِبل قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها ضد مدينة الفاشر، «التي تؤوي مئات الآلاف من الأشخاص الذين فروا من العنف في أماكن أخرى». وكانت الخارجية الأميركية دعت في بيان الأربعاء الماضي، جميع القوات المتقاتلة في السودان إلى الوقف الفوري للهجمات في الفاشر. وقالت إن الولايات المتحدة تشعر بالجزع إزاء المؤشرات التي تشير إلى هجوم وشيك من جانب قوات الدعم السريع والمليشيات التابعة لها على المدينة، مبينة أنه من شأن شن الهجوم أن يعرض المدنيين لخطر شديد، بمن فيهم مئات الآلاف من المشردين الذين لجأوا إليها. وأشارت إلى «التقارير الموثوقة التي تفيد بأن قوات الدعم السريع والمليشيات التابعة لها دمرت قرى متعددة غرب الفاشر»، مُدينة «عمليات القصف الجوي العشوائي المبلغ عنها في المنطقة من قبل القوات المسلحة والقيود المستمرة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية». وردت الخارجية السودانية في بيان الجمعة، رافضة المساواة بين الجيش وما وصفتها بالمليشيا الإرهابية، مضيفة أنها «ترفض المزاعم التي لا أساس لها بأن القوات المسلحة تقوم بقصف جوي عشوائي أو أنها تعيق توزيع المساعدات الإنسانية».

وفي السياق قال مسؤول دبلوماسي سوداني لوكالة فرانس برس، أول من أمس، طلب عدم الكشف عن اسمه، إن مندوب السودان الدائم لدى الأمم المتحدة الحارث إدريس تقدّم الجمعة الماضي، «بطلب لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث عدوان الإمارات على الشعب السوداني، وتزويد المليشيا الإرهابية بالسلاح والمعدات». كذلك، أفادت وكالة أنباء السودان (سونا) بأن مندوب الخرطوم إدريس قدّم الطلب «رداً على مذكرة مندوب الإمارات للمجلس»، وشدّد على أن «دعم الإمارات لمليشيا الدعم السريع الإجرامية التي شنت الحرب على الدولة يجعل الإمارات شريكة في كل جرائمها». وتمثل مدينة الفاشر، واحدة من المدن الكبيرة في غرب السودان، وتبعد عن العاصمة الخرطوم حوالى 802 كيلومتر، وتضم 18 محلية (بلدية) ونحو 90 حياً، كما أنها تضم قيادة الفرقة السادسة مشاة بالقوات المسلحة. وتحد الفاشر من الغرب دولة تشاد، ومن الشمال ليبيا، وتمثل حالياً معقلاً رئيسياً للجيش السوداني في إقليم دارفور بعد سيطرة الدعم السريع على مدن الجُنينة ونيالا وزالنجي خلال الأشهر الماضية.

وعلى صعيد المعارك، قالت لجان المقاومة بالفاشر (تنظيمات شعبية) في 16 إبريل الحالي، إن المعارك في محيط الفاشر أدت إلى نزوح سكان القرى إلى داخل المدينة وإلى مناطق أخرى. وأضافت أن المعارك تركزت الأيام الماضية شمال الفاشر في محاولة من الدعم السريع للتسلل داخل بعض الأحياء الشمالية. وأشارت اللجان إلى معاناة يعيشها المواطنون في الحصول على مياه الشرب جراء الأحداث الأخيرة في ريفي غرب الفاشر، ونزوح الأهالي لمنطقة شقرة حيث المورد الوحيد المتبقي للمياه. واتهمت الدعم السريع بارتكاب سلسلة انتهاكات بقرى ريفي غرب الفاشر والاعتداء على المواطنين ونهبهم، مضيفة أن الاشتباكات انتقلت إلى داخل معسكر أبو شوك للنازحين القريب من المدينة. في موازاة ذلك أعلن زعيم قبيلة المحاميد موسى هلال، الأسبوع الماضي، وقوف قواته إلى جانب الجيش ضد «الدعم السريع». وقال هلال الذي يرأس مجلس الصحوة الثوري (تنظيم أهلي مسلح)، خلال مخاطبته تجمعاً لمناصريه في منطقة أم سنط بشمال دارفور، إنهم يقفون إلى جانب مؤسسات الدولة وليس مع المليشيا.

وعقب صدور موقف الزعيم القبلي ذو النفوذ الكبير في دارفور، أصدرت قوات الدعم السريع مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، تعلن فيها انضمام مجموعة من مجلس الصحوة التابع لهلال إلى صفوفها، بجانب مقطع لمؤتمر صحافي عقدته مجموعة من إمارة قبيلة المحاميد تعلن تأييدها للدعم السريع وتتبرأ من تصريحات هلال. وفي هذا الصدد، قال رئيس تنسيقية أبناء المحاميد أنور أحمد خاطر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن تهديدات «الدعم السريع» في الوقت الحالي لمدينة الفاشر «عبارة عن حالة صوتية المقصود منها أن تثبت أنها موجودة». وأضاف أن تلك التهديدات تهدف إلى «تشتيت انتباه الشعب عن الظهور القوي لهلال وتجاهل الحقيقة الواقعة بإمكانيته في تغيير مسار الحرب لصالح الدولة». وأشار خاطر إلى أنه سيكون هناك انحياز كبير لهلال على مستوى دارفور ومن كل المكونات الاجتماعية، وأن هناك تنسيقاً في هذا الشأن. وأضاف أن «ظهور هلال سيخلق تحييداً للمنطقة بشكل كبير، ما سيؤدي إلى إضعاف الدعم السريع».

ونفذ الجيش السوداني خلال الأيام الماضية إنزالاً جوياً لإمداد قواته في المدينة، كما ظل سلاح الجو ينفذ غارات متواصلة على تمركزات «الدعم» حولها، وكذلك في محلية مليط غرب الفاشر، فيما أسفر القصف الجوي عن مقتل سبعة مدنيين ونفوق عدد كبير من الإبل، وفق مجموعة «محامو الطوارئ الحقوقية». وأضافت المجموعة في بيان الجمعة الماضي أن «هذه الغارة أدت إلى تلوث مصادر مياه الشرب بحسب رواية السكان المحليين جراء مخلفات البراميل المتفجرة».

في موازاة ذلك، حشدت القوى المشتركة لحركات الكفاح المسلح (مسلحون موقعون على سلام مع الحكومة) قواتها في مدينة الفاشر لقتال قوات الدعم السريع ومنعها من السيطرة على المدينة. وقال المتحدث باسم القوى المشتركة أحمد حسين، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن القوى المشتركة منذ تأسيسها أعلنت مواقف وأهدافاً واضحة من ضمنها حماية المواطنين وممتلكاتهم. وأضاف أنه «بعد نقل الدعم السريع حربها إلى دارفور وتدمير ثلاث مدن هي نيالا وزالنجي والجُنينة، ومحاولتها الهجوم على مدينة الفاشر، حذرناها من القيام بذلك لكنها رفضت». وأضاف أنه «منذ ذلك الوقت وإلى الآن نحن مستعدون للدفاع عن الفاشر، وعن كل مدن السودان بصفة عامة ومدن دارفور على وجه الخصوص». وأشار حسين إلى أن الأوضاع حالياً في المدينة هادئة ومستقرة، لافتاً إلى أن «مليشيا الدعم السريع أصبحت تقطع الطرق وتمنع وصول المواد الغذائية والبترولية والإغاثية». وأضاف أن «هناك فرقعة إعلامية كبيرة وإشاعات وبث الروح الانهزامية في أوساط الشعب من قبل هؤلاء الأوباش، لكن نحن نطمئن مواطنينا بأن الفاشر بخير».

إلى ذلك اعتبر الصحافي محيي الدين الصحاف، المقيم في الفاشر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن المدينة «هادئة ومستقرة مع استمرار قصف الطائرات لتمركزات الدعم السريع في المناطق القريبة للمدينة». وأضاف أن هناك حالة من التوتر لدى المواطنين بعد التهديدات والحرب الإعلامية للهجوم على الفاشر. وقال إن «مهاجمة الفاشر هي حرب إعلامية من الطراز الأول، وبحسب استخبارات الجيش لا توجد قوة حالياً بالحجم الذي يمكنها مهاجمة المدينة، والقوة الموجودة ليست بالكبيرة ومتمركزة في أماكن معينة ناحية الشرق».

إلا أن المواطنة السودانية منى، والتي تقيم في الفاشر، قالت في حديث لـ«العربي الجديد»، إن الناس يعيشون في حالة من الخوف ويخشون سقوط المدينة بيد الدعم السريع. وأضافت أن هناك مشكلة في مياه الشرب «إذ يعتمدون على العربات التي تجرها الحمير للحصول على المياه من الآبار القليلة العاملة، بجانب خوفهم من نفاد السلع الغذائية». وأشارت إلى فرار بعض السكان في الأحياء الشمالية والشرقية نحو وسط المدينة بسبب الاشتباكات والقصف الجوي.

تقرير

الاستهدافات المتكررة تفاقم معاناة المدنيين

الشقب في فوهة قنص الحوثيين

يتصاعد عدد الضحايا الذين يسقطون بنيران قناصي جماعة الحوثيين في منطقة الشقب في محافظة تعز اليمنية

تعز ـ **فخر العزب**

يعاني أهالي منطقة الشقب في محافظة تعز اليمنية من تحوّلهم إلى أهداف دائمة لقناصة جماعة الحوثيين. الطفل إسماعيل إبراهيم أحمد الحاج (10 سنوات) كان آخر ضحايا استهداف الحوثيين إذ أصيب برصاص قناص يوم الثلاثاء الماضي بمنطقة الشقب، جنوب غربي البلاد. وقالت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، إن الطفل أصيب بشظايا طلقة قناص حوثي أطلقها من تبة الصالحين التي يتمركز فيها مسلحون حوثيون، وإنه تم إسعاف الطفل إلى مركز الشقب الطبي لتلقي الإسعافات الأولية بعد تعرضه لجروح.

ويعد الطفل إسماعيل الضحية رقم 249 من أبناء منطقة الشقب برصاص قناصي جماعة الحوثيين، إذ أفادت منظمة سام للحقوق والحريات، لـ«العربي الجديد»، بسقوط 249 ضحية للقنص من قبل قناصة الحوثيين في منطقة الشقب، قتل منهم 44 وأصيب 205 أشخاص من المدنيين، وذلك منذ بدء الحرب قبل نحو 10 سنوات. وجاءت إصابة الطفل بعد أقل من أسبوع من مقتل هائل علي صالح (60 عاماً) بطلق ناري أصابه في القلب بشكل مباشر، أطلقه قناص حوثي يتمركز في تبة الصالحين. وتعد الشقب التابعة لجبل صبر بمحافظة تعز أكثر منطقة يتم استهدافها من قبل قناصي جماعة الحوثيين التي تسيطر على مواقع مهمة في المنطقة الاستراتيجية. وتقع منطقة الشقب إدارياً ضمن مديرية صبر الموادم جنوبي تعز، على المنحدر الجبلي المتسلسل من جبل صبر من ناحية الشرق، وتبعد عن مركز المحافظة 40 كيلومتراً، وتقع ضمن منطقة إستراتيجية تشرف على عدد من القرى، وهو ما جعل جماعة الحوثيين تسعى للسيطرة عليها من أجل الاستحواذ على جبل صبر الذي يحتضن مدينة تعز، ويشرف على ريف الحجرية جنوباً.

يبلغ عدد سكان الشقب أكثر من 10 آلاف نسمة، وتتكون المنطقة من 32 محلة، وتسكنها أكثر من 1500 أسرة. وتعيش المنطقة أزمة إنسانية في ظل انعدام الخدمات العامة، والاستهدافات المتكررة لمسلحي جماعة الحوثي ضد السكان المدنيين، حيث تعد الشقب من أكثر المناطق اليمنية التي سقط فيها ضحايا نتيجة القنص والألغام المزروعة في المنطقة. شهاب محمد، مواطن من أبناء المنطقة، قال، لـ«العربي الجديد»، إن مليشيا الحوثيين تسيطر على محلتين من أصل 32 تتكون منها منطقة الشقب. وتقع المحلتان شرق الشقب، وفيها تبة الصالحين التي يتمركز فيها قناصة الحوثيين، بينما البقية تحت سيطرة الجيش الوطني التابع للسلطات المعترف بها دولياً، وتحديداً اللواء 22 ميكا، واللواء 35 مدرع، وفيها تبة مزعل وموقع الحصن المطل على الأقروض والمسراخ. وأضاف شهاب محمد أن القوات التابعة للحوثيين تواصل القنص بصفة مستمرة وممنهجة لمنازل المواطنين ومزارعهم، واستهداف كل ما يتحرك أقصى شرق الشقب في حي نجد المرقب، وشهر، والأوعيدن، والفراحي، وكذلك استهداف أي تحرك على الطريق العام. وطالب قوات الجيش الوطني بالتدخل الفاعل لحماية المواطنين في الشقب من خلال تحرير التباب الشرقية، والتي تستهدف مليشيا الحوثيين من خلالها المواطنين وممتلكاتهم، داعياً السلطات الحكومية لإعلان الشقب منطقة منكوبة، وتوفير كافة الخدمات لها. من جهته، قال رئيس منظمة سام للحقوق والحريات توفيق الحميدي، لـ«العربي الجديد»، إن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء استمرار جماعة الحوثيين بارتكاب جرائمها بحق المدنيين تتمثل بالإفلات من العقاب، إذ يشعر الحوثيون بضعف المساءلة، خاصة من قبل المجتمع الدولي، الذي يحرص على التواصل معهم من دون طرح قضايا الانتهاكات على طاولة المفاوضات، وهذه أهم الأسباب التي تشجع هذه الجماعة على الاستمرار في ارتكاب جرائمها. وأكد الحميدي أن عملية قنص المدنيين تعد جريمة ضد الإنسانية بالقانون الدولي واليمني، حيث تنص المادة 22 من قانون الجرائم والعقوبات اليمني على أن كل من يُقدم بصورة عمدية على قتل أو قنص شخص مدني أو جندي أو أسير أو طفل محمي يعاقب بالمؤبد، إضافة إلى أن البرتوكول 76 الإضافي لاتفاقية جنيف الخاصة لعام 1977 يؤكد حماية المقاتلين والمدنيين الجرحى والأسرى. وأشار الحميدي إلى أن قنص المدنيين يعد بموجب القانون الدولي جريمة ضد الإنسانية. وأوضح أن المادة 7 على وجه الخصوص من اتفاقية روما المؤسِسَة لمحكمة الجنايات الدولية، ترى أن القتل العمد لعدد من المدنيين، عندما يرتكب في سياق عمل أو في جزء من عمل واسع النطاق أو منهجي، جريمة ضد الإنسانية، وبالتالي هذه النصوص تجعل هذه الجريمة من الجرائم الجسيمة التي تدعو المجتمع الدولي لفرض عقوبات على مرتكبيها والتحقيق فيها ومساعدة الضحايا.

الراصد الميداني رضوان شمسان قال، لـ«العربي الجديد»، إن دور المنظمات، سواء المحلية أو الدولية، محدود، ويتمثل بإجراء الرصد والتوثيق وإعداد ملفات حقوقية للضحايا تمهيداً لتقديم مرتكبي الجرائم للمحاكمة، سواء أمام القضاء المحلي أو الدولي. وأشار إلى أن الدور الأكبر يقع على عاتق المنظمات الدولية، كونها لها ارتباط مباشر بالأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، فهي القادرة على مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على جماعة الحوثيين المتمردة لإيقاف تلك المجازر وإدانتها بارتكابها على عكس المنظمات المحلية التي لها عمل محدود جداً.

تعد الشقب أكثر منطقة يستهدفها قناصة الحوثيين

تعيش المنطقة أزمة إنسانية في ظل انعدام الخدمات

مسلحون حوثيون يغلقون طريقاً في تعز، يوليو 2022 (محمد حمود/Getty)

رصد

قبول غير ملعن لمرشحي رئاسة حكومة ليبية

طرابلس ـ **أسامة علي**

بالتزامن مع وصول نائبة رئيس البعثة الأممية لدى ليبيا، الأميركية ستيفاني خوري إلى طرابلس، الأسبوع الماضي، أودع عدد من المرشحين لرئاسة حكومة ليبية جديدة ملفاتهم لدى مكتب رئاسة مجلس النواب، الذي لم يعلن رسمياً بدء قبول طلبات الترشّح. فقد ذكر المستشار الإعلامي لمجلس النواب فتحي المريمي، في تصريحات صحافية الأسبوع الماضي، أن عدداً من المرشحين لحكومة جديدة سلّموا ملفاتهم الى مكتب رئاسة مجلس النواب، من دون الكشف عن عددهم، إلا أن مصدراً مقرباً من المكتب كشف لـ«العربي الجديد»، أنهم ثلاثة شخصيات فقط حتى الآن. وأكد المصدر أن المرشحين تحصلوا على تزكيات من أعضاء من مجلسَي الدولة والنواب، مشيراً الى أن البعثة الأممية لم تخطر حتى الآن بإجراء البدء بقبول ملفات المرشحين. وأضاف أن من المحتمل إعلان رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ذلك في الجلسة التي ستعقد اليوم الاثنين، في بنغازي، في إشارة إلى الجلسة التي دعا إليها صالح أخيراً.

ومنذ أن طرح رئيس البعثة الأممية السابق، عبد الله باتيلي، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، مبادرته الخاصة بحوار سياسي جديد، شدّد صالح على ضرورة أن يكون موضوع الحوار تشكيل حكومة جديدة، رافضاً مشاركة رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة في الحوار باعتباره مُقالاً مع حكومته منذ 2021. وإثر مشاركته في اللقاء الثلاثي الذي جمعه برئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي، واللواء المتقاعد خليفة حفتر، في القاهرة مارس/ آذار الماضي، واتفاقهم على عدة نقاط من بينها تشكيل حكومة موحدة، أشار صالح في العديد من اللقاءات التلفزيونية، إلى وجود مساع لتشكيل حكومة جديدة.

وتحوّل الانقسام الحاصل في البلاد بين حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس وحكومة مجلس النواب في بنغازي، إلى مادة لجدل أساسي في ملف الانتخابات، إذ نصّت القوانين الانتخابية التي أصدرتها لجنة 6+6 المشتركة بين مجلسي النواب والدولة على ضرورة تشكيل حكومة موحدة للإشراف على الانتخابات، وهو ما رفضه الدبيبة. وتعد قضية الانقسام الحكومي إحدى القضايا الرئيسية في مبادرة باتيلي التي تراجع الحديث عنها كثيراً إثر إعلان استقالته منتصف الشهر الحالي. ولم يجر حتى الآن أي حديث بشأن شغور منصبه، في وقت يعتقد فيه قطاع كبير من المتابعين أن نائبته الجديدة، ستيفاني خوري، ستتسلم مهامه.

طارق شنيب: خطوة صالح لا يمكن أن تحقق جديداً سياسياً

وصلت ستيفاني خوري إلى طرابلس الأسبوع الماضي (صفحة يونيتامس على فيسبوك)

وظهرت خوري لأول مرة في طرابلس، أول من أمس السبت، في حفل معايدة دعا إليه رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي السفراء والبعثات الدبلوماسية في طرابلس، لكن مصدراً حكومياً من طرابلس كشف عن وصول خوري إلى البلاد منذ الأربعاء الماضي، وأن الحكومة في طرابلس تلقت طلباً من البعثة الأممية لترتيب لقاء بين خوري والدبيبة. ووفقاً للمصدر نفسه، يأتي اجتماع خوري بالدبيبة في وقت تنشط فيه الدبلوماسية الأميركية بكثافة بشأن خطتها الرامية إلى توحيد قرار المجموعات المسلحة في غرب البلاد بالتنسيق مع حكومة الدبيبة. وأوضح المصدر أن الدبيبة ووزير داخليته عماد الطرابلسي يتدخلان «حصراً، وبصورة ثنائية ومباشرة» في التنسيق مع الجانب الأميركي.

وجدد الطرابلسي، أول من أمس، تأكيده عزم حكومة الوحدة الوطنية «إخلاء العاصمة طرابلس بالكامل من الأجهزة الأمنية والعسكرية خلال الفترة المقبلة» واقتصار العمل الأمني على أجهزة وزارة الداخلية. وفي كلمة أمام عدد من منتسبي جهاز الشرطة، أكد الطرابلسي قرب افتتاح منفذ رأس جدير الحدودي مع تونس، المغلق منذ 19 مارس الماضي، مشيراً إلى أن وزارته سيطرت بالكامل على المنفذ، وأنها في طريق السيطرة على المنافذ الجوية في طرابلس وغيرها من المدن. من جهته لا يرى الباحث في الشأن السياسي عيسى همومه، في حديث لـ«العربي الجديد»، في خطوة صالح استقبال ملفات الترشح لحكومة جديدة سوى محاولة للضغط «وفرض نفسه في مناخ سياسي جديد لم تتبين معالمه»، مضيفاً أن «خوري ما تزال تحتفظ بتفاصيله في حقيبتها». وأوضح همومه أن «الجميع لا يعرف مصيره بالتحديد بمن فيهم الدبيبة». وقال: «بتصوري أن خوري ستؤجل النظر في المسار السياسي والحكومي، وسيكون الملف الأمني والعسكري في قائمة أولوياتها»، وذلك «لمواجهة التمدد الروسي في ظل معسكر حفتر في الجنوب والشرق».

بدوره وصف الناشط السياسي طارق شنيب، خطوة قبول ملفات الترشح لحكومة جديدة بـ«القفزة في الهواء»، والتي «لا يمكن أن تحقق جديداً في العملية السياسية»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «في أحسن الأحوال خطوة صالح هي جس للنبض، إذ جاء التسريب على لسان مستشار إعلامي»، كما أنه لم يتم الاتفاق حتى الآن على آليات اختيار رئيس حكومة. واعتبر أن «الوضع يحتم ضرورة وجود حكومة، لكن ارتباط قادة الصراع السياسي بأطراف مسلحة لن يجعل الخيار الأمثل تشكيل حكومة جديدة، بل توحيد الحكومتين».

تقرير

خطف قاضٍ بارز في باكستان

أكد مسؤول في الشرطة الباكستانية، يدعى فهيم خان، أمس الأحد، أن مسلحين نصبوا كميناً وخطفوا القاضي البارز شاكر الله مروات، أثناء توجهه نحو مديرية ديرا إسماعيل خان في إقليم خيبر بختونخوا، شمال غربي البلاد. وبحسب المسؤول الأمني فإن نحو 15 رجلاً على دراجات نارية اعترضوا سيارة القاضي أول من أمس السبت، واختطفوه بعد أن أشعلوا النار فيها. وقال خان إن السائق الذي كان يرافق القاضي لم يصب بأذى، مشيراً إلى أن عملية البحث عن مروات الذي يتنقل عادة وسط إجراءات أمنية مشددة قد بدأت وأن فريقاً لمكافحة الإرهاب انضم إلى التحقيق. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع مساء السبت، لكن الشكوك تحوم حول حركة طالبان باكستان، التي جعلت من الإقليم معقلاً لها. يذكر أن باكستان تشهد تصاعداً في أعمال العنف، والتي ألقي باللوم في أغلبها الغالب على حركة طالبان الباكستانية، منذ أنهت الجماعة من جانب واحد وقف إطلاق النار مع الحكومة المركزية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. ونهاية الأسبوع الماضي، فتح مسلحون النار على مسؤولي جمارك، ما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة ثلاثة آخرين في مديرية ديرا إسماعيل خان.

(أسوشييتد برس)

عنصر أمن باكستاني في بيشاور، مارس 2024 (إرشاد أرباب/Epa)

الحدث

اليمين المتطرف يتصدّر في إيطاليا

ميلوني مرشحة للبرلمان الأوروبي

في ظل صعود اليمين المتطرف في أوروبا، والذي من المتوقع أن ينعكس على انتخابات البرلمان الأوروبي المقررة بين السادس والتاسع من يونيو/ حزيران المقبل، أعلنت رئيس الحكومة الإيطالية، جورجيا ميلوني، خلال تجمع انتخابي لحزبها اليميني المتطرف «إخوة إيطاليا»، في مدينة بيسكارا وسط البلاد أمس الأحد، أنها ستترشح لانتخابات البرلمان الأوروبي. وقالت ميلوني، أمام مؤتمر «إخوة إيطاليا» لإطلاق حملته لانتخابات، إنها لن توفر «دقيقة واحدة» من وقتها بوصفها رئيسة للوزراء في حملتها الانتخابية، مضيفة «نريد أن نفعل في أوروبا ما فعلناه في إيطاليا»، من «تشكيل أغلبية تجمع قوى يمين الوسط وإرسال اليسار إلى المعارضة». وكانت ميلوني التي قالت إنها لن تشغل مقعداً في البرلمان إذا تم انتخابها، وفازت في الانتخابات البرلمانية الإيطالية عام 2022، قد دعت إيطاليا إلى مغادرة منطقة اليورو عندما كانت في صفوف المعارضة. وبينما سيكون اسمها على رأس بطاقة الاقتراع للحزب، في جميع الدوائر الانتخابية الخمس في إيطاليا لانتخابات الاتحاد الأوروبي، فإن حزبها هو الأكثر شعبية في إيطاليا وفق استطلاعات الرأي بحسب وكالة رويترز، بنسبة 27 في المائة متقدماً على الحزب الديمقراطي المعارض (تأييد بنسبة 20 في المائة) وحركة النجوم الخمس (Stelle 5 MoVimento) ذات الميول اليسارية (16 في المائة).

في المقابل، أعلنت زعيمة الحزب الديمقراطي إيلي شلاين، ورئيس حزب فورتسا إيطاليا (إيطاليا إلى الأمام) اليميني الوسطي أنطونيو تاجاني، الأسبوع الماضي، أنهما سيترشحان للانتخابات الأوروبية. ويتكوّن الائتلاف الحاكم في إيطاليا من أحزاب «إخوة إيطاليا» و«فورتسا إيطاليا» وحزب الرابطة المعادي للهجرة بزعامة ماتيو سالفيني. وعلى افتراض انتخابهم، من المتوقع أن يتخلى ميلوني وشلاين وتاجاني عن مقاعدهم، مما سيفسح المجال لوصول الفائزين في المراكز الأدنى إلى البرلمان الأوروبي.

وبالتزامن مع مؤتمر «إخوة إيطاليا»، والذي تعود جذوره إلى الزعيم الإيطالي الفاشي بينيتو موسوليني، نظم من يوصفون بالفاشيين الجدد، أمس، مسيرات في بلدات شمال إيطاليا حيث ألقي القبض على موسوليني وإعدامه في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. وشملت الفعاليات بلدة بريدابيو، مسقط رأس موسوليني وحيث دُفن، وفي بلدة ميزيجرا-جولينو القريبة، فيما فصلت الشرطة متظاهرين في مدينة دونغو، عن مئات المتظاهرين الذين غنوا الأغنية الحزبية الشهيرة «بيلا تشاو» التي ترمز إلى معاداة الفاشية.

(رويترز، أسوشييتد برس)

شرق غرب

دفعة من سكان «الهول» ستصل إلى العراق

قال مصدر في مستشارية الأمن القومي العراقي وآخر من وزارة الهجرة، لـ«العربي الجديد» أمس الأحد، إن مائتي عائلة من العراقيين الموجودين في مخيم الهول السوري، سيصلون إلى محافظة نينوى شمالي البلاد، الأسبوع الحالي، ضمن برنامج الحكومة الرامي إلى تفكيك المخيم على الحدود السورية - العراقية. وفي حال حصول ذلك، سيكون ذلك الإجراء الـ15 خلال عامين، إذ سبق أن أعيدت ألفا عائلة عراقية (نحو 8 آلاف شخص).

(العربي الجديد)

المغرب: ولاية ثانية لرئيس حزب الاستقلال

أعاد المجلس الوطني لحزب الاستقلال في المغرب، أمس الأحد، المشارك في الائتلاف الحكومي الحالي، انتخاب وزير التجهيز والماء بالإجماع، نزار بركة (الصورة)، أميناً عاماً للحزب لولاية ثانية، وسط مفاوضات عسيرة مع خصومه في تيار الرجل القوي بالحزب حمدي ولد الرشيد، وإعلان النائب رشيد أفيلال انسحابه من السباق. وقال بركة إن الحزب ينبغي أن يستعد للاستحقاقات المقبلة، معتبراً أن تصدر المشهد السياسي «قريب إذا تسلحنا بالقوة والتماسك والوحدة».

(العربي الجديد)

كمبوديا: انفجار غامض في قاعدة عسكرية

قال رئيس الوزراء الكمبودي، هون مانيه، على منصة فيسبوك أول من أمس السبت، إنه «شعر بصدمة عميقة» عندما تلقى نبأ الانفجار في القاعدة العسكرية بمقاطعة كامبونغ سبيو، جنوب غربي البلاد، ما أسفر عن مقتل 20 جندياً وإصابة آخرين وإلحاق أضرار بمنازل مجاورة. وأمر هون مانيه بدفع تعويضات لأسر الضحايا، في حين عزّزت السلطات الكمبودية التدابير الأمنية حول القاعدة أمس الأحد غداة الانفجار، والذي لم يتضح سببه بعد.

(أسوشييتد برس)

اسكتلندا: حمزة يوسف لا ينوي الاستقالة

أكد رئيس الحكومة الاسكتلندي، حمزة يوسف (الصورة)، خلال جولة في مقاطعة فايف أول من أمس السبت، عدم نيته الاستقالة من منصبه، على الرغم من مواجهته تصويتاً لسحب الثقة منه، الأسبوع المقبل، تقدم به حزب المحافظين ودعمه حزب الخضر الحليف السابق للحزب الوطني الاسكتلندي الذي يتزعمه يوسف. وقال الأخير إن عدم الاستقرار في الحكومة قد يؤدي إلى انتخابات مبكرة في اسكتلندا.

(قنا)

فرنسا: اتهام عائدة من سورية بجرائم ضد الإنسانية

اتُّهمت سونيا إم، العائدة من سورية والزوجة السابقة لقيادي في تنظيم داعش يُدعى عبد الناصر بن يوسف، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية، للاشتباه في استعبادها مراهقة إيزيدية في سورية (لم يذكر اسمها)، وفق صحيفة لو باريزيان الفرنسية أول من أمس السبت. وبن يوسف، الملقّب بأبي مثنى، أدين غيابياً في فرنسا عقب اعتداء أحبط عام 2015 في فيلجوف بضواحي العاصمة باريس.

(فرانس برس)

من تدريبات لهيئة تحرير الشام في شمال غربي إدلب، اغسطس 2023 (عمر حاج قدور/فرانس برس)

تعزيزات للجيش التركي و«تحرير الشام»

توتر في الشمال السوري

تضيف التعزيزات العسكرية المتبادلة بين الجيش التركي و«هيئة تحرير الشام» عامل توتر إضافياً إلى مناطق الشمال السوري

ريف حلب ـ **عدنان الإمام**

سادت أجواء من التوتر والترقب مناطق شمال غربي سورية، أمس الأحد، مع تواصل الاشتباكات وعمليات القصف بين فصائل المعارضة وقوات النظام السوري. ويُضاف إلى ذلك تسجيل تحشيد متبادل بين الفصيل الأكبر المسيطر في المنطقة، «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً)، والقوات التركية. وقالت مصادر مطلعة من الجيش الوطني المعارض في ريف حلب، لـ«العربي الجديد»، إن الجيش التركي أرسل تعزيزات إلى منطقة معبر الغزاوية التي تفصل مناطق سيطرة «تحرير الشام» في إدلب عن ريف حلب الغربي، لتثبيت نقاط جديدة له في المنطقة، فيما توجه رتل عسكري تابع للهيئة يضم عشرات العناصر المسلحين وأسلحة ثقيلة من ريف إدلب إلى المعبر أيضاً. وأوضحت المصادر أن التعزيزات المتبادلة جاءت بعد رفض «تحرير الشام» طلب الجانب التركي إنشاء نقاط حدودية تحت إشراف قوات «حرس الحدود» التابعة للجيش الوطني المدعوم من تركيا، إضافة إلى قوات تركية، وذلك للحد من عمليات تهريب البشر إلى داخل الأراضي التركية، بعد شكاوى من الجانب التركي بتزايد عمليات التهريب في الآونة الأخيرة. وحرس الحدود هم عناصر تابعون للجيش الوطني، ولكن لهم هيكلية خاصة وتنحصر وظيفتهم في ضبط الحدود ويتبعون بشكل مباشر لوزارة الدفاع التابعة للحكومة السورية المؤقتة المعارضة. وكان جرى اجتماع في وقت سابق بين ضباط من الجيش التركي وقياديين في «تحرير الشام» لبحث سبل ضبط الحدود السورية التركية، والحد من عمليات التهريب. وتتمسك الهيئة بمسؤوليتها عن ضبط تلك المنطقة أمنياً، ولا ترغب في مشاركة أية قوات من «الجيش الوطني» المدعوم من تركيا.

وترتبط مناطق سيطرة «الجيش الوطني» المعارض، والمدعوم من تركيا، بريف حلب مع مناطق سيطرة «تحرير الشام» في إدلب بمعبرين، هما دير بلوط والغزاوية، ويتم من خلالهما إدخال البضائع والمحروقات وجميع أشكال التبادل التجاري بين المنطقة، فضلاً عن عمليات التهريب. ووفق المصادر التي تحدثت مع «العربي الجديد»، فان ما زاد من التوتر بين الجانبين، ضغوط تركية بناء على اتصالات مع روسيا، على «هيئة تحرير الشام» لإعادة دبابة كانت سيطرت عليها أول من أمس خلال مواجهات مع قوات النظام السوري على محور الفوج 46، بريف حلب الغربي، وهو ما رفضته الهيئة حتى عصر أمس. وكانت مصادر عاملة في وحدات الرصد والمتابعة التابعة للمعارضة السورية، قالت لـ«العربي الجديد» أول من أمس إن العملية التي نفذتها الهيئة ضد النظام وأسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى أدت أيضاً إلى اغتنام دبابة من طراز «تي 72»، وإعطاب دبابة أخرى نتيجة استهدافها بقذيفة صاروخية.

في هذه الأثناء، قتل مدني وأصيب آخر بقصف صاروخي استهدف سيارة مدنية على طريق قرية برجكة قرب مدينة دارة عزة في ريف حلب الغربي. وذكر الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)، ليل السبت - الأحد، أنّ الصاروخ الموجه انطلق من مناطق السيطرة المشتركة لقوات النظام السوري و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، واستهدف السيارة المدنية، ما أدى إلى وقوع ضحايا. وأضاف الدفاع المدني، أنّ فرقة استجابت بعد منتصف الليل للحادثة ونقلت القتيل إلى منزل عائلته وأسعفت المُصاب. وكان أصيب جندي تركي أول من أمس بجروح خطيرة، تم نقله إلى معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، نتيجة قصف قوات النظام لنقطة تركية قرب مدينة سراقب بريف إدلب. كما أصيب عنصران من فصائل المعارضة بجروح طفيفة نتيجة استهداف مواقعهم بالمنطقة ذاتها، فيما سقطت قذائف على محيط مدينة بنش وبلدتي آفس وسرمين بريف إدلب. ومن جانبها، استهدفت القوات التركية، بالمدفعية والصواريخ مواقع عدة تابعة لقوات النظام قرب مدينة سراقب.

> ضغوط تركية على «تحرير الشام» لإعادة دبابة للنظام

وفي سياق متصل، وثق «الخوذ البيضاء» مقتل مدنيين وإصابة 14 آخرين منذ بداية العام الحالي، من جراء تعرّضهم للاستهداف بصواريخ موجهة من قبل قوات النظام. إلى ذلك، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الأحد، بأنّ مسلحين من تنظيم داعش شنّوا هجوماً مباغتاً على المربع الأمني التابع لـ«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، في مدينة البصيرة شرقي دير الزور، ما أدى إلى استنفار القوى الأمنية والعسكرية التابعة لـ«قسد» بحثا عن المهاجمين. وأحصى المرصد السوري 96 عملية قامت بها خلايا تابعة لتنظيم داعش ضمن مناطق نفوذ «الإدارة الذاتية» منذ مطلع العام 2024، وأسفرت عن 52 قتيلاً.

رصد

ماكرون يريد دفاعاً أوروبياً نووياً

أبدى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مجدداً استعداده لـ«إطلاق النقاش» حول دفاع أوروبي يشمل أيضاً السلاح النووي، موضحاً أن فرنسا ستحافظ على «خصوصيتها (في القدرات الذرية) لكنها مستعدة للمساهمة بشكل أكبر في الدفاع عن الأراضي الأوروبية». ولطالما كان بناء دفاع أوروبي هدفاً لفرنسا، لكنه غالباً ما واجه تردد شركائها الذين اعتبروا مظلة حلف شمال الأطلسي (ناتو) أكثر أماناً، لكن غزو روسيا لأوكرانيا واحتمال عودة دونالد ترامب للبيت الأبيض دفعا نحو إحياء النقاش حول الاستقلال الأوروبي في مجال الدفاع. وقال ماكرون، خلال حوار مع شبان أوروبيين نشرته مساء أمس الأول السبت صحف مجموعة «إبرا»، حول الدفاع الأوروبي: «أنا أؤيد إطلاق هذا النقاش الذي يجب أن يشمل بالتالي الدفاع المضاد للصواريخ، وعمليات إطلاق أسلحة بعيدة المدى، والسلاح النووي لدى الذين يملكونه، أو الذين لديهم سلاح نووي أميركي على أراضيهم. دعونا نضع كل شيء على الطاولة وننظر إلى ما يحمينا حقاً بطريقة موثوق بها»، مضيفاً أن فرنسا ستحافظ على «خصوصيتها لكنها مستعدة للمساهمة بشكل أكبر في الدفاع عن الأراضي الأوروبية».

ومنذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أصبحت فرنسا الدولة الوحيدة من بين الدول الأعضاء التي لديها ردع نووي. وأوضح ماكرون، في حواره الذي نشر السبت الماضي في عدد من الصحف الفرنسية، أن «هذا قد يعني نشر دروع مضادة للصواريخ، لكن يجب أن نتأكد من أنها تصد كل الصواريخ وتردع استخدام السلاح النووي». وأضاف أن فعالية الدفاع «تعني أيضاً امتلاك صواريخ بعيدة المدى من شأنها ردع الروس. وهناك السلاح النووي: المبدأ الفرنسي هو أننا نستطيع استخدامه عندما تتعرض مصالحنا الحيوية للتهديد. وسبق أن قلت إن هناك بعداً أوروبياً لهذه المصالح الحيوية، من دون أن أخوض في تفاصيله».

وخلال خطاب له حول أوروبا، في جامعة السوربون الخميس الماضي، حذر ماكرون من أن العدوان الروسي في أوكرانيا، يشكل تهديداً وجودياً، وأوروبا ليست مسلحة بما يكفي للدفاع عن نفسها عندما «تواجه قوة مثل روسيا ليس لديها موانع ولا حدود». ودعا إلى «أوروبا قوية»، وإلى إنشاء دفاع أوروبي «موثوق به» إلى جانب حلف شمال الأطلسي، في مواجهة روسيا التي أصبحت أكثر تهديداً منذ غزوها أوكرانيا في فبراير/شباط 2022. وتطرق ماكرون وقتها إلى مسألة السلاح النووي الفرنسي التي غالباً ما يجري الحديث عنها في إطار المناقشات المتعلقة بالدفاع الأوروبي. وقال ماكرون إن «الردع النووي هو في الواقع في صلب استراتيجيّة الدفاع الفرنسية، وبالتالي فهو في جوهره عنصر أساسي في الدفاع عن القارة الأوروبية»، مضيفاً: «لقد أظهرت الأحداث الأخيرة أهمية الدفاعات المضادة للصواريخ، وقدرات القصف في العمق (...) في مواجهة أعداء غير مقيدين. لذلك فإن ما نحتاج إلى العمل عليه هو النموذج الجديد في الدفاع». وتابع: «يجب على أوروبا أن تعرف كيف تدافع عما يعز عليها مع حلفائها عندما يكونون مستعدين للقيام بذلك، وبمفردها إذا لزم الأمر. لهذا السبب، ربما نحتاج إلى درع مضاد للصواريخ». وتابع: «يجب أن نكون واضحين اليوم بشأن حقيقة أن أوروبا مهددة بالموت، ويمكن أن تموت»، مضيفاً أن «الأمر يعتمد فقط على خياراتنا، لكن هذه الاختيارات يجب أن نتخذها الآن، لأنه في أفق العقد المقبل هناك خطر كبير يتمثل في إضعافنا أو حتى تراجعنا»، مشيراً أيضاً إلى التدهور الاقتصادي في أوروبا مقارنة بالصين والولايات المتحدة. وفي مواجهة روسيا، دعا الرئيس الفرنسي خصوصاً إلى بناء «قدرة أوروبية في مجال الأمن والدفاع السيبراني». ودافع ماكرون عن «إعطاء الأولوية للموردين الأوروبيين في شراء المعدات العسكرية»، وأيد فكرة الحصول على قرض أوروبي لتمويل هذا الجهد الدفاعي.

(فرانس برس)

تأثير لتسليح أوكرانيا

توقع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال حوار مع شبان أوروبيين نشرته مساء أمس الأول السبت صحف مجموعة «إبرا»، أن يكون لشحنات الاسلحة الحالية إلى اوكرانيا تأثير على الحرب مع روسيا. وقال إنه «بالنظر إلى ما نقدّمه - الولايات المتحدة والالمان ونحن - آمل في أن الأوكرانيين سيتمكنون خلال الأشهر المقبلة من أن يُقاوموا مقاومة أكبر. أمننا على المحك، ومستقبل أوروبا على المحك».

ماكرون في ستراسبورغ الجمعة الماضي (كريستوف تيسون/Epa)

متابعة

جنود في العاصمة واغادوغو، اكتوبر 2022 (ايسوف سانوغو/فرانس برس)

بوركينا فاسو تنفي ارتكاب الجيش مجزرة

رفضت بوركينا فاسو ما ذكرته منظمة هيومن رايتس ووتش عن إعدام الجيش 223 مدنياً على الأقل في شمال البلاد في فبراير/شباط الماضي، مؤكدة أنها «اتهامات لا أساس لها من الصحة». وفي تقرير نشرته الخميس الماضي، اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش الجيش في بوركينا فاسو الذي يقاتل جماعات مسلحة بـ«إعدام 223 مدنياً، بينهم 56 طفلاً على الأقل، في قريتين في 25 فبراير» الماضي. وقال وزير الاتصالات ريمتالبا جان إيمانويل ويدراوغو، في بيان أمس الأحد، إن «حكومة بوركينا فاسو ترفض وتدين بشدة مثل هذه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة». وأضاف أن «تحقيقاً قضائياً فتح في مجزرتي نودين وسورو»، معبراً عن استغرابه من أنه «بينما يجري هذا التحقيق لتوضيح الحقائق وتحديد مرتكبي الجريمة، تمكنت هيومن رايتس ووتش بخيال لا حدود له، من التعرف على هوية المذنبين وإصدار الحكم».

وتابع البيان أن «الحملة الإعلامية المنسقة حول هذه الاتهامات تظهر بوضوح النية غير المعلنة للمرتكبين، وهي تشويه سمعة قواتنا المقاتلة المنخرطة في ميدان الشرف، حيث تجازف بحياتها لضمان أمن الأراضي وحماية السكان وممتلكاتهم من الهجمات الإرهابية». وأكد أن القوات المسلحة لا يمكن أن «ترتكب في الوقت نفسه أعمالاً دنيئة مثل تلك المزعومة ضد هؤلاء السكان أنفسهم». وأوضح ويدراوغو أنه «تجرى منهجياً تحقيقات» تتابعها الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان «في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المبلغ عنها في سياق الحرب ضد الإرهاب». وكانت بوركينا فاسو، التي يقودها عسكريون منذ انقلاب 2021، علقت عمل إذاعتي «بي بي سي» وصوت أميركا لمدة أسبوعين لنشرهما اتهامات هيومن رايتس ووتش. وجاء تعليق عمل الإذاعتين البريطانية والأميركية بعد إجراءات مؤقتة أو دائمة، اتخذت ضد عدد من وسائل الإعلام الأجنبية الأخرى، فرنسية بشكل رئيسي، منذ وصول الضابط إبراهيم تراوري إلى السلطة في سبتمبر/أيلول 2022. وتواجه بوركينا فاسو منذ 2015 أعمال عنف تنسب إلى حركات مسلحة مرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش، أدت إلى سقوط نحو 20 ألف قتيل ونزوح أكثر من مليوني شخص داخل البلاد.

وكانت «هيومن رايتس ووتش» اتهمت، الخميس الماضي، جيش بوركينا فاسو بأنه أعدم بلا محاكمة نحو 223 مزارعاً في فبراير الماضي، في إطار حملة على مدنيين متهمين بالتعاون مع المسلحين. واستند تقرير المنظمة إلى تحقيق ومقابلات أجرتها حول أنباء عن إعدام نحو 170 شخصاً في هجمات على ثلاث قرى في منطقة ياتينجا بشمال البلاد أواخر فبراير. ووردت أول إشارة إلى حالات القتل في بيان أصدره في الأول من مارس/آذار الماضي ممثل ادعاء مقيم في واهيجويا عاصمة المنطقة. وكان ممثل الادعاء ذكر في بيان وقتها أن الهجمات على قرى كومسيلجا ونودين وسورو منسوبة إلى مهاجمين مجهولين، مضيفاً أنه جرى فتح تحقيق. وتصادف الكشف عن المجزرة مع تقرير بث في 25 فبراير الماضي على التلفزيون الوطني في بوركينا فاسو حول هجوم كبير على أهداف عسكرية في ياتينجا.

(فرانس برس، رويترز)